الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

3 **شعبان** 1436 –21 **مايو** 2015

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	18
حقوق الإنسان فى العالم	35

خادم الحرمين يستقبل رئيس هيئة حقوق الإنسان ورئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة اليوم الخميس 3 شعبان 1436هـ - 21 مايو 2015م
http://www.alyaum.com/article/4067935

واس – الرياض
استقبل خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - في قصر اليمامة اليوم، معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان ، ورئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني وعدداً من كبار المسؤولين والمهتمين والمهتمات بحقوق الإنسان في القطاعين الحكومي والأهلي.
وفي بداية الاستقبال أنصت الجميع لتلاوة آيات من القرآن الكريم.
ثم ألقى معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان كلمة أكد فيها أن المملكة تفخر وتعتز ولله الحمد منذ تأسيسها على يد الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن - رحمه الله - بتطبيقها لأحكام الشريعة الإسلامية السمحة التي تؤكد على المبادئ والقيم السامية التي تصون كرامة الإنسان وتحمي حقوقه.
وقال " خادم الحرمين الشريفين، لقد تواصلت جهودكم المباركة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، فجاءت توجيهاتكم السديدة لرفع مستوى الأداء الحكومي، ومواصلة نهج التنمية الشاملة، والمستدامة والارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطن والمقيم".
وأبرز معاليه الدور الريادي للمملكة على المستوى الإقليمي والدولي بقيادة خادم الحرمين الشريفين ومواقفه - حفظه الله - المرتكزة على المبادئ الشرعية والقيم الأخلاقية، مستشهداً على ذلك باستجابته - أيده الله - لطلب فخامة رئيس الجمهورية اليمنية لحماية اليمن وشعبه الشقيق، وأمره الكريم بنجدة اليمن وحمايته من العدوان الذي ينتهك الحرمات ويعتدي على الحقوق، وكذلك أمره - حفظه الله - بتخصيص ما يتجاوز المليار ريال لتلبية الاحتياجات الإنسانية والإغاثية للشعب اليمني الشقيق بالإضافة تأسيسه لمركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية ودعمه بمبلغ مليار ريال ليكون مركزا دوليا رائدا لإغاثة المجتمعات.
بعد ذلك ألقى رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني كلمة رفع فيها الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين على الدعم والاهتمام الذي يلقونه منه - حفظه الله -.
وأشار إلى جهود خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - في سبيل رعاية المواطنين والمقيمين وحفظ حقوقهم والوفاء بمتطلباتهم.
عقب ذلك وجه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، الكلمة التالية:
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمدُ للهِ والصلاةُ والسلام على رسول الله
أيها الإخوة والأخوات:
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:-
يسرني أن أرحب بكم في هذا اللقاء المبارك مشيداً بجهودكم وإسهاماتكم في مجال حقوق الإنسان .
أيها الإخوة والأخوات :
لقد قامت دعائم هذه الدولة ، على التمسك بالشريعة الإسلامية التي دعت لحفظ حقوق الإنسان وحمايتها ، وقام الحكم في بلادنا على أساس العدل والشورى والمساواة .
إن أنظمة الدولة تتكامل في صيانة الحقوق، وتحقيق العدل، وكفالة حرية التعبير، والتصدي لأسباب التفرقة ودواعيها ، وعدم التمييز ، فلا فرق بين مواطنٍ وآخر، ولا بين منطقة وأخرى، فأبناء الوطن متساوون في الحقوق والواجبات ، ولقد نص النظام الأساسي للحكم على أن تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية .
أيها الحضور الكرام :

حقوق الإنسان في الصحافة

إن القضاء في مقدمة مؤسسات الدولة المعنية بحماية حقوق الإنسان ، وقد أكدت أنظمة المملكة على استقلال السلطة القضائية ، بما يكفل تحقيق العدالة ، وضمان حق التقاضي لجميع المواطنين والمقيمين .
وحرصاً من الدولة على حماية حقوق الإنسان وصيانتها في إطار أحكام الشريعة الإسلامية ، فقد أنشأت هيئة حقوق الإنسان ، بهدف تعزيز حماية الحقوق ، وأكدنا على أهمية تعاون جميع الأجهزة الحكومية معها لتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية ، كما رحبت الدولة بقيام الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ، وغيرها من الجمعيات الأهلية المتخصصة ، كما تعاونت المملكة في إطار عضويتها في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في كل ما من شأنه حماية حقوق الإنسان ، واحترام الأديان والتنوع الثقافي للشعوب كافة ، وتقديم العون لكل المحتاجين دون تمييز .
وقد وضعنا الأسبوع الماضي حجر الأساس لمركز متخصص للإغاثة والأعمال الإنسانية ، يهدف للحفاظ على حياة الإنسان وكرامته .
أيها الإخوة والأخوات :
لا يفوتني في هذا المقام التأكيد على أهمية دور الأسرة في التربية على قيم حقوق الإنسان ، مشيداً بجهود المرأة السعودية في هذا المجال .
نسأل المولى عز وجل أن يوفق الجميع لكل ما فيه الخير والسداد .
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،
بعدها تشرف الحضور بالسلام على خادم الحرمين الشريفين، ثم التقطت الصور التذكارية بهذه المناسبة.
حضر الاستقبال صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، وعدد من أصحاب المعالي الوزراء .

خادم الحرمين: لا فرق بين مواطن وآخر ولا بين منطقة وأخرى فالجميع متساوون

التقى القائمين على هيئة وجمعية حقوق الإنسان في السعودية

المصدر: جريدة الشرق الاوسط الخميس 3 شعبان 1436هـ - 21 مايو 2015م
اضغط هنا

لرياض: «الشرق الأوسط»
أكد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، أن أنظمة بلاده تتكامل في صيانة الحقوق، وتحقيق العدل، وكفالة حرية التعبير، والتصدي لأسباب التفرقة ودواعيها، وعدم التمييز، مشددًا على أنه لا فرق بين مواطن وآخر، ولا بين منطقة وأخرى، «فأبناء الوطن متساوون في الحقوق والواجبات»، وأن النظام الأساسي للحكم نص على أن تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية.
جاء ذلك خلال كلمة الملك سلمان بن عبد العزيز، لدى استقباله في قصر اليمامة أمس الدكتور بندر بن محمد العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان، والدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وعددًا من كبار المسؤولين والمهتمين والمهتمات بحقوق الإنسان في القطاعين الحكومي والأهلي.
وأوضح خادم الحرمين الشريفين في كلمته أن القضاء في السعودية في مقدمة مؤسسات الدولة المعنية بحماية حقوق الإنسان، مبينًا أن أنظمة البلاد تقوم على استقلال السلطة القضائية «بما يكفل تحقيق العدالة، وضمان حق التقاضي لجميع المواطنين والمقيمين»، وشدد على أن السعودية حريصة على حماية حقوق الإنسان وصيانتها في إطار أحكام الشريعة الإسلامية، وفيما يلي نص الكلمة:

«أيها الإخوة والأخوات، لقد قامت دعائم هذه الدولة على التمسك بالشريعة الإسلامية التي دعت لحفظ حقوق الإنسان وحمايتها، وقام الحكم في بلادنا على أساس العدل والشورى والمساواة.
إن أنظمة الدولة تتكامل في صيانة الحقوق، وتحقيق العدل، وكفالة حرية التعبير، والتصدي لأسباب التفرقة ودواعيها، وعدم التمييز، فلا فرق بين مواطن وآخر، ولا بين منطقة وأخرى، فأبناء الوطن متساوون في الحقوق والواجبات، ولقد نص النظام الأساسي للحكم على أن تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية.
أيها الحضور الكرام، إن القضاء في مقدمة مؤسسات الدولة المعنية بحماية حقوق الإنسان، وقد أكدت أنظمة المملكة على استقلال السلطة القضائية، بما يكفل تحقيق العدالة، وضمان حق التقاضي لجميع المواطنين والمقيمين. وحرصًا من الدولة على حماية حقوق الإنسان وصيانتها في إطار أحكام الشريعة الإسلامية، فقد أنشأت هيئة حقوق الإنسان، بهدف تعزيز حماية الحقوق، وأكدنا على أهمية تعاون جميع الأجهزة الحكومية معها لتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية، كما رحبت الدولة بقيام الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وغيرها من الجمعيات الأهلية المتخصصة، كما تعاونت المملكة في إطار عضويتها في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في كل ما من شأنه حماية حقوق الإنسان، واحترام الأديان والتنوع الثقافي للشعوب كافة، وتقديم العون لكل المحتاجين دون تمييز. وقد وضعنا الأسبوع الماضي حجر الأساس لمركز متخصص للإغاثة والأعمال الإنسانية، يهدف للحفاظ على حياة الإنسان وكرامته.
أيها الإخوة والأخوات، لا يفوتني في هذا المقام التأكيد على أهمية دور الأسرة في التربية على قيم حقوق الإنسان، مشيدًا بجهود المرأة السعودية في هذا المجال».
وكان الدكتور بندر العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان ألقى كلمة أكد فيها أن السعودية تفخر، منذ تأسيسها على يد الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن رحمه الله، بتطبيقها لأحكام الشريعة الإسلامية السمحة التي تؤكد على المبادئ والقيم السامية التي تصون كرامة الإنسان وتحمي حقوقه.
وقال مخاطبًا خادم الحرمين الشريفين: «لقد تواصلت جهودكم المباركة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، فجاءت توجيهاتكم السديدة لرفع مستوى الأداء الحكومي، ومواصلة نهج التنمية الشاملة والمستدامة والارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطن والمقيم».
وأبرز الدور الريادي للسعودية على المستوى الإقليمي والدولي بقيادة خادم الحرمين الشريفين، ومواقفه المرتكزة على المبادئ الشرعية والقيم الأخلاقية، مستشهدًا على ذلك باستجابته لطلب رئيس الجمهورية اليمنية لحماية اليمن وشعبه الشقيق، وأمره بنجدة اليمن وحمايته من العدوان الذي ينتهك الحرمات ويعتدي على الحقوق، وكذلك أمره بتخصيص ما يتجاوز مليار ريال لتلبية الاحتياجات الإنسانية والإغاثية للشعب اليمني، بالإضافة إلى تأسيسه لمركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية ودعمه بمبلغ مليار ريال ليكون مركزا دوليا رائدا لإغاثة المجتمعات.
كما ألقى الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان كلمة أشار فيها إلى جهود الملك سلمان بن عبد العزيز في سبيل رعاية المواطنين والمقيمين وحفظ حقوقهم والوفاء بمتطلباتهم.
حضر اللقاء الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، وعدد من الوزراء.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

أكد أهمية تعاون الأجهزة الحكومية مع هيئة حقوق الإنسان لتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية

الملك: الأنظمة تتكامل لتحقيق العدل وكفالة حرية التعبير

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 3 شعبان 1436هـ - 21 مايو 2015م
http://www.aleqt.com/2015/05/21/article_959276.html

الاقتصادية" من الرياض"
قال خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز إن أنظمة الدولة السعودية تتكامل في صيانة حقوق الإنسان وتكفل له حرية التعبير وتحقق العدل وتتصدى لأسباب التفرقة ودواعيها، مؤكدا أن أبناء الوطن جميعا متساوون في الحقوق والواجبات، ولا فرق بين مواطن وآخر ولا بين منطقة وأخرى.
واستقبل خادم الحرمين الشريفين في قصر اليمامة أمس، الدكتور بندر العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان، والدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وعدداً من كبار المسؤولين والمهتمين والمهتمات بحقوق الإنسان في القطاعين الحكومي والأهلي. واستهل خادم الحرمين الشريفين كلمته بقوله: يسرني أن أرحب بكم في هذا اللقاء المبارك مشيداً بجهودكم وإسهاماتكم في مجال حقوق الإنسان.
الملك يلقي كلمته خلال الاستقبال، ويبدو ولي العهد.
وقال خادم الحرمين: لقد قامت دعائم هذه الدولة على التمسك بالشريعة الإسلامية التي دعت لحفظ حقوق الإنسان وحمايتها، وقام الحكم في بلادنا على أساس العدل والشورى والمساواة.
وأضاف أن أنظمة الدولة تتكامل في صيانة الحقوق، وتحقيق العدل، وكفالة حرية التعبير، والتصدي لأسباب التفرقة ودواعيها، وعدم التمييز، فلا فرق بين مواطن وآخر، ولا بين منطقة وأخرى، فأبناء الوطن متساوون في الحقوق والواجبات، ولقد نص النظام الأساسي للحكم على أن تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية.
وتابع خادم الحرمين: إن القضاء في مقدمة مؤسسات الدولة المعنية بحماية حقوق الإنسان، وقد أكدت أنظمة المملكة على استقلال السلطة القضائية، بما يكفل تحقيق العدالة، وضمان حق التقاضي لجميع المواطنين والمقيمين، وحرصاً من الدولة على حماية حقوق الإنسان وصيانتها في إطار أحكام الشريعة الإسلامية، فقد أنشأت هيئة حقوق الإنسان، بهدف تعزيز حماية الحقوق، وأكدنا أهمية تعاون جميع الأجهزة الحكومية معها لتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية، كما رحبت الدولة بقيام الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وغيرها من الجمعيات الأهلية المتخصصة، كما تعاونت المملكة في إطار عضويتها في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في كل ما من شأنه حماية حقوق الإنسان، واحترام الأديان والتنوع الثقافي للشعوب كافة، وتقديم العون لكل المحتاجين دون تمييز. وقد وضعنا الأسبوع الماضي حجر الأساس لمركز متخصص للإغاثة والأعمال الإنسانية، يهدف للحفاظ على حياة الإنسان وكرامته.
الملك في صورة جماعية مع عدد من المسؤولين.
واختتم خادم الحرمين الشريفين كلمته بقوله: لا يفوتني في هذا المقام التأكيد على أهمية دور الأسرة في التربية على قيم حقوق الإنسان، مشيداً بجهود المرأة السعودية في هذا المجال. نسأل المولى- عز وجل- أن يوفق الجميع لكل ما فيه الخير والسداد.
وأكد الدكتور بندر العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان في كلمته أن المملكة تفخر وتعتز منذ تأسيسها على يد الملك عبدالعزيز بتطبيقها لأحكام الشريعة الإسلامية السمحة التي تؤكد المبادئ والقيم السامية، التي تصون كرامة الإنسان وتحمي حقوقه. وقال: "خادم الحرمين الشريفين، لقد تواصلت جهودكم المباركة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، فجاءت توجيهاتكم السديدة لرفع مستوى الأداء الحكومي، ومواصلة نهج التنمية الشاملة، والمستدامة والارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطن والمقيم".
وأبرز الدور الريادي للمملكة على المستوى الإقليمي والدولي بقيادة خادم الحرمين الشريفين ومواقفه المرتكزة على المبادئ الشرعية والقيم الأخلاقية، مستشهداً على ذلك باستجابته لطلب رئيس اليمن لحماية اليمن وشعبه الشقيق، وأمره بنجدة اليمن وحمايته من العدوان، الذي ينتهك الحرمات، ويعتدي على الحقوق، وكذلك أمره بتخصيص ما يتجاوز المليار ريال لتلبية الاحتياجات الإنسانية والإغاثية للشعب اليمني الشقيق، إضافة إلى تأسيسه مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية ودعمه بمليار ريال ليكون مركزا دوليا رائدا لإغاثة المجتمعات.
بعد ذلك ألقى رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني كلمة رفع فيها الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين على الدعم والاهتمام الذي يلقونه منه.
وأشار إلى جهود خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز في سبيل رعاية المواطنين والمقيمين وحفظ حقوقهم والوفاء بمتطلباتهم. وقام الحضور بالسلام على خادم الحرمين الشريفين، ثم التقطت الصور التذكارية بهذه المناسبة، وحضر الاستقبال الأمير محمد بن نايف ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وعدد من الوزراء.

استقبل رئيسَي ÷الهيئة× و×الجمعية الوطنية× لحقوق الإنسان والمسؤولين والمهتمين بالمجال

الملك سلمان: الدولة لا تفرق بين مواطنيها ومناطقها.. وأنظمتها تحقق العدل وتحمي الإنسان

المصدر: جريدة الشرق الخميس 3 شعبان 1436هـ - 21 مايو 2015م
http://www.alsharq.net.sa/2015/05/21/1347024

واس – الرياض

أكد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز أن الدولة لا تفرق بين مواطن وآخر، ولا بين منطقة وأخرى، فأبناء الوطن متساوون في الحقوق والواجبات، لافتا إلى تكامل الأنظمة في صيانة الحقوق وتحقيق العدل، وفي كل ما من شأنه حماية حقوق الإنسان. جاء ذلك لدى استقباله أمس في قصر اليمامة رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان، ورئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني وعدداً من كبار المسؤولين والمهتمين والمهتمات بحقوق الإنسان في القطاعين الحكومي والأهلي، وبحضور ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز، وعدد من الوزراء.

خادم الحرمين يلقي كلمته وبجواره ولي عهده

وقال خادم الحرمين: "لقد قامت دعائم هذه الدولة، على التمسك بالشريعة الإسلامية التي دعت لحفظ حقوق الإنسان وحمايتها، وقام الحكم في بلادنا على أساس العدل والشورى والمساواة. وإن أنظمة الدولة تتكامل في صيانة الحقوق، وتحقيق العدل، وكفالة حرية التعبير، والتصدي لأسباب التفرقة ودواعيها، وعدم التمييز، فلا فرق بين مواطن وآخر، ولا بين منطقة وأخرى، فأبناء الوطن متساوون في الحقوق والواجبات، ولقد نص النظام الأساسي للحكم على أن تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية". وأضاف: "أيها الإخوة والأخوات.. إن القضاء في مقدمة مؤسسات الدولة المعنية بحماية حقوق الإنسان، وقد أكدت أنظمة المملكة على استقلال السلطة القضائية، بما يكفل تحقيق العدالة، وضمان حق التقاضي لجميع المواطنين والمقيمين. وحرصاً من الدولة على حماية حقوق الإنسان وصيانتها في إطار أحكام الشريعة الإسلامية، فقد أنشأت هيئة حقوق الإنسان، بهدف تعزيز حماية الحقوق، وأكدنا على أهمية تعاون جميع الأجهزة الحكومية معها لتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية. كما رحبت الدولة بقيام الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وغيرها من الجمعيات الأهلية المتخصصة". ولفت إلى تعاون المملكة في إطار عضويتها في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في كل ما من شأنه حماية حقوق الإنسان، واحترام الأديان والتنوع الثقافي للشعوب كافة، وتقديم العون لكل المحتاجين دون تمييز. وقد وضعنا الأسبوع الماضي حجر الأساس لمركز متخصص للإغاثة والأعمال الإنسانية، يهدف للحفاظ على حياة الإنسان وكرامته. مؤكدا أهمية دور الأسرة في التربية على قيم حقوق الإنسان، ومشيداً في الوقت نفسه بجهود المرأة السعودية في هذا المجال. ونسأل المولى -عز وجل- أن يوفق الجميع لكل ما فيه الخير والسداد. وكان العيبان أكد في كلمته أن المملكة تفخر وتعتز منذ تأسيسها على يد الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن (رحمه الله) بتطبيقها لأحكام الشريعة الإسلامية التي تؤكد على المبادئ والقيم السامية التي تصون كرامة الإنسان وتحمي حقوقه. مشيرا إلى تواصل الجهود في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، بتوجيهاته السديدة لرفع مستوى الأداء الحكومي، ومواصلة نهج التنمية الشاملة، والمستدامة والارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطن والمقيم. وأبرز العيبان

الدور الريادي للمملكة على المستوى الإقليمي والدولي بقيادة خادم الحرمين الشريفين ومواقفه المرتكزة على المبادئ الشرعية والقيم الأخلاقية، مستشهداً على ذلك باستجابته لطلب الرئيس اليمني لحماية اليمن، وأمره الكريم بنجدة اليمن وحمايته من العدوان الذي ينتهك الحرمات ويعتدي على الحقوق، وكذلك أمره بتخصيص أكثر من مليار ريال لتلبية الاحتياجات الإنسانية والإغاثية للشعب اليمني، بالإضافة إلى تأسيسه مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية ودعمه بمبلغ مليار ريال ليكون مركزاً دولياً رائداً لإغاثة المجتمعات. كما أشار الدكتور مفلح القحطاني في كلمته إلى الدعم والاهتمام الذي يلقونه من خادم الحرمين الشريفين، وجهوده في سبيل رعاية المواطنين والمقيمين وحفظ حقوقهم والوفاء بمتطلباتهم.

استقبل العيبان والقحطاني وعددا من المسؤولين والمهتمين .. خادم الحرمين:

نظامنا الأساسي أكد على حماية حقوق الإنسان وفق الشريعة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 3 شعبان 1436هـ - 21 مايو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150521/Con20150521772678.htm

واس – الرياض

أكد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، أن دعائم هذه الدولة قامت على التمسك بالشريعة الإسلامية التي دعت لحفظ حقوق الإنسان وحمايتها، وقام الحكم في بلادنا على أساس العدل والشورى والمساواة، موضحا أن أنظمة الدولة تتكامل في صيانة الحقوق، وتحقيق العدل، وكفالة حرية التعبير، والتصدي لأسباب التفرقة ودواعيها، وعدم التمييز، فلا فرق بين مواطنٍ وآخر، ولا بين منطقة وأخرى، فأبناء الوطن متساوون في الحقوق والواجبات، ولقد نص النظام الأساسي للحكم على أن تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية.

وقال يحفظه الله، لدى استقباله في قصر اليمامة أمس، رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان، ورئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني وعدد من كبار المسؤولين والمهتمين والمهتمات بحقوق الإنسان في القطاعين الحكومي والأهلي، «إن القضاء في مقدمة مؤسسات الدولة المعنية بحماية حقوق الإنسان، وقد أكدت أنظمة المملكة على استقلال السلطة القضائية، بما يكفل تحقيق العدالة، وضمان حق التقاضي لجميع المواطنين والمقيمين».

وأضاف: «حرصاً من الدولة على حماية حقوق الإنسان وصيانتها في إطار أحكام الشريعة الإسلامية، فقد أنشئت هيئة حقوق الإنسان، بهدف تعزيز حماية الحقوق، وأكدنا على أهمية تعاون جميع الأجهزة الحكومية معها لتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية، كما رحبت الدولة بقيام الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وغيرها من الجمعيات الأهلية المتخصصة، كما تعاونت المملكة في إطار عضويتها في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في كل ما من شأنه حماية حقوق الإنسان، واحترام الأديان والتنوع الثقافي للشعوب كافة، وتقديم العون لكل المحتاجين دون تمييز».

ومضى قائلا: «وقد وضعنا الأسبوع الماضي حجر الأساس لمركز متخصص للإغاثة والأعمال الإنسانية، يهدف للحفاظ على حياة الإنسان وكرامته».

واختتم الملك المفدى كلمته مؤكدا على أهمية دور الأسرة في التربية على قيم حقوق الإنسان، مشيداً بجهود المرأة السعودية في هذا المجال.

وكان الدكتور بندر العيبان قد ألقى كلمة أكد فيها أن المملكة تفخر وتعتز ولله الحمد منذ تأسيسها على يد الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن - رحمه الله - بتطبيقها لأحكام الشريعة الإسلامية السمحة التي تؤكد على المبادئ والقيم السامية التي تصون كرامة الإنسان وتحمي حقوقه.

وأبرز الدور الريادي للمملكة على المستوى الإقليمي والدولي بقيادة خادم الحرمين الشريفين ومواقفه - حفظه الله - المرتكزة على المبادئ الشرعية والقيم الأخلاقية، مستشهداً على ذلك باستجابته - أيده الله - لطلب فخامة رئيس الجمهورية اليمنية لحماية اليمن وشعبه الشقيق، وأمره الكريم بنجدة اليمن وحمايته من العدوان الذي ينتهك الحرمات ويعتدي على الحقوق، وكذلك أمره حفظه الله بتخصيص ما يتجاوز المليار ريال لتلبية الاحتياجات الإنسانية والإغاثية للشعب اليمني الشقيق بالإضافة تأسيسه لمركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية ودعمه بمبلغ مليار ريال ليكون مركزا دوليا رائدا لإغاثة المجتمعات.

بدوره نوه الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني بجهود الملك سلمان في سبيل رعاية المواطنين والمقيمين وحفظ حقوقهم والوفاء بمتطلباتهم.

بعدها تشرف الحضور بالسلام على خادم الحرمين الشريفين، ثم التقطت الصور التذكارية بهذه المناسبة.

حضر الاستقبال صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، وعدد من أصحاب المعالي الوزراء.

الحياة
AL HAYAT

الملك سلمان يؤكد التمسك بالشريعة الإسلامية التي دعت إلى حفظ حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الحياة الخميس 3 شعبان 1436هـ - 21 مايو 2015م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»

استقبل خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز في قصر اليمامة اليوم (الأربعاء)، رئيس «هيئة حقوق الإنسان» الدكتور بندر العيبان، ورئيس «الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان» الدكتور مفلح القحطاني وعدداً من كبار المسؤولين والمهتمين والمهتمات بحقوق الإنسان في القطاعين الحكومي والأهلي.

وألقى خادم الحرمين كلمة خلال اللقاء أكد فيها التمسك بالشريعة الإسلامية التي دعت إلى حفظ حقوق الإنسان وحمايتها، مشيراً إلى أن الحكم في المملكة قام على أساس العدل والشورى والمساواة.

وذكرت «وكالة الأنباء السعودية» (واس)، أن رئيس «هيئة حقوق الإنسان» الدكتور بندر العيبان أكد في كلمة أن «المملكة تفخر وتعتز منذ تأسيسها على يد الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن بتطبيقها لأحكام الشريعة الإسلامية السمحة التي تؤكد المبادئ والقيم السامية التي تصون كرامة الإنسان وتحمي حقوقه».

وأضاف: «خادم الحرمين الشريفين، لقد تواصلت جهودكم المباركة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، فجاءت توجيهاتكم السديدة لرفع مستوى الأداء الحكومي، ومواصلة نهج التنمية الشاملة، والمستدامة والارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطن والمقيم».

وأبرز العيبان الدور الريادي للمملكة على المستوى الإقليمي والدولي بقيادة خادم الحرمين الشريفين ومواقفه المرتكزة على المبادئ الشرعية والقيم الأخلاقية، مستشهداً على ذلك «باستجابته لطلب الرئيس اليمني لحماية اليمن وشعبه، وأمره بنجدة اليمن وحمايته من العدوان الذي ينتهك الحرمات ويعتدي على الحقوق، وكذلك أمره بتخصيص ما يتجاوز البليون ريال لتلبية الاحتياجات الإنسانية والإغاثية للشعب اليمني بالإضافة تأسيسه لمركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية ودعمه بمبلغ بليون ريال ليكون مركزاً دولياً رائداً لإغاثة المجتمعات».

بعد ذلك ألقى رئيس «الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان» الدكتور مفلح القحطاني كلمة رفع فيها الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين على الدعم والاهتمام الذي يلقونه منه.

وأشار إلى «جهود خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز في سبيل رعاية المواطنين والمقيمين وحفظ حقوقهم والوفاء بمتطلباتهم».

عقب ذلك وجه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، الكلمة التالية:

«بسم الله الرحمن الرحيم
الحمدُ للهِ والصلاةُ والسلام على رسول الله
أيها الإخوة والأخوات:
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:
يسرني أن أرحب بكم في هذا اللقاء المبارك مشيداً بجهودكم وإسهاماتكم في مجال حقوق الإنسان.
أيها الإخوة والأخوات:
لقد قامت دعائم هذه الدولة، على التمسك بالشريعة الإسلامية التي دعت لحفظ حقوق الإنسان وحمايتها، وقام الحكم في بلادنا على أساس العدل والشورى والمساواة.
إن أنظمة الدولة تتكامل في صيانة الحقوق، وتحقيق العدل، وكفالة حرية التعبير، والتصدي لأسباب التفرقة ودواعيها، وعدم التمييز، فلا فرق بين مواطنٍ وآخر، ولا بين منطقة وأخرى، فأبناء الوطن متساوون في الحقوق والواجبات، ولقد نص النظام الأساسي للحكم على أن تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية.
أيها الحضور الكرام:
إن القضاء في مقدمة مؤسسات الدولة المعنية بحماية حقوق الإنسان، وقد أكدت أنظمة المملكة على استقلال السلطة القضائية، بما يكفل تحقيق العدالة، وضمان حق التقاضي لجميع المواطنين والمقيمين.
وحرصاً من الدولة على حماية حقوق الإنسان وصيانتها في إطار أحكام الشريعة الإسلامية، فقد أنشأت هيئة حقوق الإنسان ، بهدف تعزيز حماية الحقوق، وأكدنا على أهمية تعاون جميع الأجهزة الحكومية معها لتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية، كما رحبت الدولة بقيام الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ، وغيرها من الجمعيات الأهلية المتخصصة ، كما تعاونت المملكة في إطار عضويتها في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في كل ما من شأنه حماية حقوق الإنسان، واحترام الأديان والتنوع الثقافي للشعوب كافة ، وتقديم العون لكل المحتاجين دون تمييز .
وقد وضعنا الأسبوع الماضي حجر الأساس لمركز متخصص للإغاثة والأعمال الإنسانية، يهدف للحفاظ على حياة الإنسان وكرامته.
أيها الإخوة والأخوات:
لا يفوتني في هذا المقام التأكيد على أهمية دور الأسرة في التربية على قيم حقوق الإنسان، مشيداً بجهود المرأة السعودية في هذا المجال.
نسأل المولى عز وجل أن يوفق الجميع لكل ما فيه الخير والسداد.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،
بعدها تشرف الحضور بالسلام على خادم الحرمين الشريفين، ثم التقطت الصور التذكارية بهذه المناسبة.
حضر الاستقبال ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز، وعدد من الوزراء.

بحث مع الرئيس السوداني الأوضاع العربية والإقليمية.. والتقى المهتمين بحقوق الإنسان..ويفتتح مشروعات طبية بوزارة الحرس الوطني..اليوم

خادم الحرمين: أبناء الوطن متساوون في الحقوق والواجبات..والدولة تضمن العدل وحرية التعبير والتصدي لأسباب التفرقة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 3 شعبان 1436هـ - 21 مايو 2015م
http://www.alriyadh.com/1049936

الرياض - واس
عقد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز امس اجتماعاً مع الرئيس السوداني عمر حسن البشير وجرى استعراض أوجه العلاقات الثنائية وسبل دعمها وتعزيزها في مختلف المجالات، وبحث مستجدات الأوضاع العربية والإقليمية.
المملكة تتعاون في حماية الحقوق واحترام الأديان والتنوع الثقافي للشعوب وتقديم العون للمحتاجين دون تمييز
واستقبل خادم الحرمين الشريفين امس، رئيس هيئة حقوق الإنسان، ورئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وعدداً من المسؤولين والمهتمين والمهتمات .
ووجه خادم الحرمين كلمة قال فيها: لقد قامت دعائم هذه الدولة، على التمسك بالشريعة الإسلامية التي دعت لحفظ حقوق الإنسان وحمايتها، وقام الحكم على أساس العدل والشورى والمساواة، وإن أنظمة الدولة تتكامل في صيانة الحقوق، وتحقيق العدل، وكفالة حرية التعبير، والتصدي لأسباب التفرقة ودواعيها، وعدم التمييز، فلا فرق بين مواطنٍ وآخر، ولا بين منطقة وأخرى، فأبناء الوطن متساوون في الحقوق والواجبات.
وأكدت أنظمة المملكة على استقلال السلطة القضائية، بما يكفل تحقيق العدالة، وضمان حق التقاضي لجميع المواطنين والمقيمين.
ورحبت الدولة بقيام الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، كما تعاونت المملكة في إطار عضويتها في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في كل ما من شأنه حماية الحقوق، واحترام الأديان والتنوع الثقافي للشعوب كافة، وتقديم العون لكل المحتاجين دون تمييز. إلى ذلك يرعى خادم الحرمين اليوم الخميس، افتتاح عدد من المشروعات الطبية في وزارة الحرس الوطني، بمدينة الملك عبدالعزيز الطبية بالرياض.

خادم الحرمين: نصون الحقوق والعدالة وحرية التعبير ونتصدى لأسباب التفرقة

أشاد بدور المرأة السعودية في الحفاظ على قيم "حقوق الإنسان"

المصدر: جريدة المدينة الخميس 3 شعبان 1436هـ - 21 مايو 2015م
اضغط هنا

واس - الرياض

قال خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز إن أنظمة الدولة تتكامل في صيانة الحقوق، وتحقيق العدل، وكفالة حرية التعبير، والتصدي لأسباب التفرقة ودواعيها، وعدم التمييز، فلا فرق بين مواطنٍ وآخر، ولا بين منطقة وأخرى، فأبناء الوطن متساوون في الحقوق والواجبات، ولقد نص النظام الأساسي للحكم على أن تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية.

وأضاف أن دعائم هذه الدولة قامت على التمسك بالشريعة الإسلامية التي دعت لحفظ حقوق الإنسان وحمايتها، وقام الحكم في بلادنا على أساس العدل والشورى والمساواة.

وأشار المليك، خلال استقباله أمس المسؤولين والمهتمين والمهتمات بحقوق الإنسان بالقطاعين الحكومي والأهلي، أن القضاء في مقدمة مؤسسات الدولة المعنية بحماية حقوق الإنسان، وقد أكدت أنظمة المملكة على استقلال السلطة القضائية، بما يكفل تحقيق العدالة، وضمان حق التقاضي لجميع المواطنين والمقيمين.

وأوضح أن المملكة في إطار عضويتها في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة تعاونت في كل ما من شأنه حماية حقوق الإنسان، واحترام الأديان والتنوع الثقافي للشعوب كافة، وتقديم العون لكل المحتاجين دون تمييز. وقد وضعنا الأسبوع الماضي حجر الأساس لمركز متخصص للإغاثة والأعمال الإنسانية، يهدف للحفاظ على حياة الإنسان وكرامته.

ودعا خادم الحرمين إلى دور مهم للأسرة في التربية على قيم حقوق الإنسان، مشيداً بجهود المرأة السعودية في هذا المجال.

وكان خادم الحرمين استقبل في قصر اليمامة أمس رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان، ورئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني وعدداً من كبار المسؤولين والمهتمين والمهتمات بحقوق الإنسان في القطاعين الحكومي والأهلي. وفي بداية الاستقبال أنصت الجميع لتلاوة آيات من القرآن الكريم.

ثم ألقى رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان كلمة أكد فيها أن المملكة تفخر وتعتز ولله الحمد منذ تأسيسها على يد الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن -رحمه الله- بتطبيقها لأحكام الشريعة الإسلامية السمحة التي تؤكد على المبادئ والقيم السامية التي تصون كرامة الإنسان وتحمي حقوقه.

وقال: «خادم الحرمين الشريفين، لقد تواصلت جهودكم المباركة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، فجاءت توجيهاتكم السديدة لرفع مستوى الأداء الحكومي، ومواصلة نهج التنمية الشاملة، والمستدامة والارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطن والمقيم».

وأبرز الدور الريادي للمملكة على المستوى الإقليمي والدولي بقيادة خادم الحرمين الشريفين ومواقفه -حفظه الله- المرتكزة على المبادئ الشرعية والقيم الأخلاقية، مستشهداً على ذلك باستجابته -أيده الله- لطلب فخامة رئيس الجمهورية اليمنية لحماية اليمن وشعبه الشقيق، وأمره الكريم بنجدة اليمن وحمايته من العدوان الذي ينتهك الحرمات ويعتدي على الحقوق، وكذلك أمره -حفظه الله- بتخصيص ما يتجاوز المليار ريال لتلبية الاحتياجات الإنسانية والإغاثية للشعب اليمني الشقيق، بالإضافة تأسيسه لمركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية ودعمه بمبلغ مليار ريال ليكون مركزًا دوليًا رائدًا لإغاثة المجتمعات.

بعد ذلك ألقى رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني كلمة رفع فيها الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين على الدعم والاهتمام الذي يلقونه منه -حفظه الله-، وأشار إلى جهود خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- في سبيل رعاية المواطنين والمقيمين وحفظ حقوقهم والوفاء بمتطلباتهم.

كلمة خادم الحرمين

وجه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، الكلمة التالية:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ والصلاةُ والسلام على رسول الله

أيها الإخوة والأخوات

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

يسرني أن أرحب بكم في هذا اللقاء المبارك مشيداً بجهودكم وإسهاماتكم في مجال حقوق الإنسان.

أيها الإخوة والأخوات

لقد قامت دعائم هذه الدولة، على التمسك بالشريعة الإسلامية التي دعت لحفظ حقوق الإنسان وحمايتها، وقام الحكم في بلادنا على أساس العدل والشورى والمساواة.

إن أنظمة الدولة تتكامل في صيانة الحقوق، وتحقيق العدل، وكفالة حرية التعبير، والتصدي لأسباب التفرقة ودواعيها، وعدم التمييز، فلا فرق بين مواطن وآخر، ولا بين منطقة وأخرى، فأبناء الوطن متساوون في الحقوق والواجبات، ولقد نص النظام الأساسي للحكم على أن تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية.

أيها الحضور الكرام

إن القضاء في مقدمة مؤسسات الدولة المعنية بحماية حقوق الإنسان، وقد أكدت أنظمة المملكة على استقلال السلطة القضائية، بما يكفل تحقيق العدالة، وضمان حق التقاضي لجميع المواطنين والمقيمين.

وحرصاً من الدولة على حماية حقوق الإنسان وصيانتها في إطار أحكام الشريعة الإسلامية، فقد أنشئت هيئة حقوق الإنسان، بهدف تعزيز حماية الحقوق، وأكدنا على أهمية تعاون جميع الأجهزة الحكومية معها لتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية، كما رحبت الدولة بقيام الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وغيرها من الجمعيات الأهلية المتخصصة، كما تعاونت المملكة في إطار عضويتها في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في كل ما من شأنه حماية حقوق الإنسان، واحترام الأديان والتنوع الثقافي للشعوب كافة، وتقديم العون لكل المحتاجين دون تمييز.

وقد وضعنا الأسبوع الماضي حجر الأساس لمركز متخصص للإغاثة والأعمال الإنسانية، يهدف للحفاظ على حياة الإنسان وكرامته.

أيها الإخوة والأخوات

لا يفوتني في هذا المقام التأكيد على أهمية دور الأسرة في التربية على قيم حقوق الإنسان، مشيداً بجهود المرأة السعودية في هذا المجال.

نسأل المولى عز وجل أن يوفق الجميع لكل ما فيه الخير والسداد،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بعدها تشرف الحضور بالسلام على خادم الحرمين الشريفين، ثم التقطت الصور التذكارية بهذه المناسبة.

حضر الاستقبال صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، وعدد من أصحاب المعالي الوزراء.

رسالة ملكية:أبناء الوطن متساوون في الحقوق والواجبات

خادم الحرمين يستقبل مسؤولين ومهتمين بحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الوطن الخميس 3 شعبان 1436هـ - 21 مايو 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=224398&CategoryID=5

الرياض: واس

أكد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز أن أنظمة الدولة تتكامل في صيانة الحقوق وتحقيق العدل، وكفالة حرية التعبير، والتصدي لأسباب التفرقة ودواعيها، وعدم التمييز، فلا فرق بين مواطن وآخر، ولا بين منطقة وأخرى، فأبناء الوطن متساوون في الحقوق والواجبات، ولقد نص النظام الأساسي للحكم على أن تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية. مؤكدا على أهمية دور الأسرة في التربية على قيم حقوق الإنسان، وأشاد بجهود المرأة السعودية في مجال الحقوق.

جاء ذلك في كلمة وجهها خادم الحرمين الشريفين خلال استقباله بقصر اليمامة في الرياض أمس، رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر محمد العيبان، ورئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح ربيعان القحطاني وعددا من كبار المسؤولين والمهتمين والمهتمات بحقوق الإنسان في القطاعين الحكومي والأهلي،

وقال الملك سلمان في كلمته "لقد قامت دعائم هذه الدولة على التمسك بالشريعة الإسلامية التي دعت لحفظ حقوق الإنسان وحمايتها، وقام الحكم في بلادنا على أساس العدل والشورى والمساواة".

ومضى يقول "إن القضاء في مقدمة مؤسسات الدولة المعنية بحماية حقوق الإنسان، وقد أكدت أنظمة المملكة على استقلال السلطة القضائية، بما يكفل تحقيق العدالة، وضمان حق التقاضي لجميع المواطنين والمقيمين". مضيفا "وحرصا من الدولة على حماية حقوق الإنسان وصيانتها في إطار أحكام الشريعة الإسلامية، فقد أنشأت هيئة حقوق الإنسان، بهدف تعزيز حماية الحقوق، وأكدنا على أهمية تعاون جميع الأجهزة الحكومية معها لتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية، كما رحبت الدولة بقيام الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وغيرها من الجمعيات الأهلية المتخصصة، كما تعاونت المملكة في إطار عضويتها في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في كل ما من شأنه حماية حقوق الإنسان، واحترام الأديان والتنوع الثقافي للشعوب كافة، وتقديم العون لكل المحتاجين دون تمييز".

وتابع خادم الحرمين، قائلا: "وقد وضعنا الأسبوع الماضي حجر الأساس لمركز متخصص للإغاثة والأعمال الإنسانية، يهدف للحفاظ على حياة الإنسان وكرامته".

وفي بداية الاستقبال أنصت الجميع لتلاوة آيات من القرآن الكريم، ثم ألقى رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان كلمة أكد فيها أن المملكة تفخر وتعتز - ولله الحمد - منذ تأسيسها على يد المؤسس - رحمه الله - بتطبيقها أحكام الشريعة الإسلامية السمحة التي تؤكد على المبادئ والقيم السامية التي تصون كرامة الإنسان وتحمي حقوقه.

وأبرز الدور الريادي للمملكة على المستوى الإقليمي والدولي بقيادة خادم الحرمين الشريفين ومواقفه المرتكزة على المبادئ الشرعية والقيم الأخلاقية، مستشهدا على ذلك باستجابته لطلب رئيس الجمهورية اليمنية لحماية اليمن وشعبه الشقيق، وأمره الكريم بنجدة اليمن وحمايته من العدوان الذي ينتهك الحرمات ويعتدي على الحقوق، وكذلك أمره بتخصيص ما يتجاوز المليار ريال لتلبية الاحتياجات الإنسانية والإغاثية للشعب اليمني الشقيق، بالإضافة إلى تأسيسه مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية ودعمه بمبلغ مليار ريال ليكون مركزا دوليا رائدا لإغاثة المجتمعات.

بعد ذلك ألقى رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح ربيعان القحطاني كلمة أشار فيها إلى الملك سلمان بن عبدالعزيز في سبيل رعاية المواطنين والمقيمين وحفظ حقوقهم والوفاء بمتطلباتهم.

وفي ختام الاستقبال تشرف الحضور بالسلام على خادم الحرمين الشريفين، ثم التقطت الصور التذكارية بهذه المناسبة، حضر الاستقبال ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف، وعدد من الوزراء.

خادم الحرمين: أبناء الوطن متساوون في الحقوق والواجبات

المصدر: جريدة مكة الخميس 3 شعبان 1436هـ - 21 مايو 2015م
http://www.makkahnews.net/news.php?action=show&id=42745

(مكة) – الرياض
استقبل خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - في قصر اليمامة اليوم، معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان ، ورئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني وعدداً من كبار المسؤولين والمهتمين والمهتمات بحقوق الإنسان في القطاعين الحكومي والأهلي.
وفي بداية الاستقبال أنصت الجميع لتلاوة آيات من القرآن الكريم.
ثم ألقى معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان كلمة أكد فيها أن المملكة تفخر وتعتز ولله الحمد منذ تأسيسها على يد الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن - رحمه الله - بتطبيقها لأحكام الشريعة الإسلامية السمحة التي تؤكد على المبادئ والقيم السامية التي تصون كرامة الإنسان وتحمي حقوقه.
وقال " خادم الحرمين الشريفين، لقد تواصلت جهودكم المباركة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، فجاءت توجيهاتكم السديدة لرفع مستوى الأداء الحكومي، ومواصلة نهج التنمية الشاملة، والمستدامة والارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطن والمقيم".
وأبرز معاليه الدور الريادي للمملكة على المستوى الإقليمي والدولي بقيادة خادم الحرمين الشريفين ومواقفه - حفظه الله - المرتكزة على المبادئ الشرعية والقيم الأخلاقية، مستشهداً على ذلك باستجابته - أيده الله - لطلب فخامة رئيس الجمهورية اليمنية لحماية اليمن وشعبه الشقيق، وأمره الكريم بنجدة اليمن وحمايته من العدوان الذي ينتهك الحرمات ويعتدي على الحقوق، وكذلك أمره - حفظه الله - بتخصيص ما يتجاوز المليار ريال لتلبية الاحتياجات الإنسانية والإغاثية للشعب اليمني الشقيق بالإضافة تأسيسه لمركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية ودعمه بمبلغ مليار ريال ليكون مركزا دوليا رائدا لإغاثة المجتمعات.
بعد ذلك ألقى رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني كلمة رفع فيها الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين على الدعم والاهتمام الذي يلقونه منه - حفظه الله -.
وأشار إلى جهود خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - في سبيل رعاية المواطنين والمقيمين وحفظ حقوقهم والوفاء بمتطلباتهم.
عقب ذلك وجه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، الكلمة التالية:
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمدُ للهِ والصلاةُ والسلام على رسول الله
أيها الإخوة والأخوات: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:-
سرني أن أرحب بكم في هذا اللقاء المبارك مشيداً بجهودكم وإسهاماتكم في مجال حقوق الإنسان .
أيها الإخوة والأخوات : لقد قامت دعائم هذه الدولة ، على التمسك بالشريعة الإسلامية التي دعت لحفظ حقوق الإنسان وحمايتها ، وقام الحكم في بلادنا على أساس العدل والشورى والمساواة .
إن أنظمة الدولة تتكامل في صيانة الحقوق، وتحقيق العدل، وكفالة حرية التعبير، والتصدي لأسباب التفرقة ودواعيها ، وعدم التمييز ، فلا فرق بين مواطنٍ وآخر، ولا بين منطقة وأخرى، فأبناء الوطن متساوون في الحقوق والواجبات ، ولقد نص النظام الأساسي للحكم على أن تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية .
أيها الحضور الكرام : إن القضاء في مقدمة مؤسسات الدولة المعنية بحماية حقوق الإنسان ، وقد أكدت أنظمة المملكة على استقلال السلطة القضائية ، بما يكفل تحقيق العدالة ، وضمان حق التقاضي لجميع المواطنين والمقيمين .
وحرصاً من الدولة على حماية حقوق الإنسان وصيانتها في إطار أحكام الشريعة الإسلامية ، فقد أنشأت هيئة حقوق الإنسان ، بهدف تعزيز حماية الحقوق ، وأكدنا على أهمية تعاون جميع الأجهزة الحكومية معها لتحقيق أهدافها بكفاءة

وفعالية ، كما رحبت الدولة بقيام الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ، وغيرها من الجمعيات الأهلية المتخصصة ، كما تعاونت المملكة في إطار عضويتها في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في كل ما من شأنه حماية حقوق الإنسان ، واحترام الأديان والتنوع الثقافي للشعوب كافة ، وتقديم العون لكل المحتاجين دون تمييز .
وقد وضعنا الأسبوع الماضي حجر الأساس لمركز متخصص للإغاثة والأعمال الإنسانية ، يهدف للحفاظ على حياة الإنسان وكرامته .
أيها الإخوة والأخوات : لا يفوتني في هذا المقام التأكيد على أهمية دور الأسرة في التربية على قيم حقوق الإنسان ، مشيداً بجهود المرأة السعودية في هذا المجال .
نسأل المولى عز وجل أن يوفق الجميع لكل ما فيه الخير والسداد .
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،
بعدها تشرف الحضور بالسلام على خادم الحرمين الشريفين، ثم التقطت الصور التذكارية بهذه المناسبة.
حضر الاستقبال صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، وعدد من أصحاب المعالي الوزراء .

AL-JAZIRAH
الجزيرة

استقبل رئيس هيئة حقوق الإنسان وكبار المسؤولين والمهتمين..

المليك:

أبناء الوطن متساوون في الحقوق والواجبات وأنظمة الدولة تنص على حماية حقوق الإنسان واستقلال القضاء

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 3 شعبان 1436هـ - 21 مايو 2015م
http://www.al-jazirah.com/2015/20150521/fe24.htm

الجزيرة - واس:
استقبل خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- في قصر اليمامة أمس الأربعاء، رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان، ورئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني وعدداً من كبار المسؤولين والمهتمين والمهتمات بحقوق الإنسان في القطاعين الحكومي والأهلي، وفي بداية الاستقبال أنصت الجميع لتلاوة آيات من القرآن الكريم. ثم ألقى رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان كلمة أكد فيها أن المملكة تفخر وتعتز ولله الحمد منذ تأسيسها على يد الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن -رحمه الله- بتطبيقها لأحكام الشريعة الإسلامية السمحة التي تؤكد على المبادئ والقيم السامية التي تصون كرامة الإنسان وتحمي حقوقه. وقال «خادم الحرمين الشريفين، لقد تواصلت جهودكم المباركة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، فجاءت توجيهاتكم السديدة لرفع مستوى الأداء الحكومي، ومواصلة نهج التنمية الشاملة، والمستدامة والارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطن والمقيم». وأبرز معاليه الدور الريادي للمملكة على المستوى الإقليمي والدولي بقيادة خادم الحرمين الشريفين ومواقفه -حفظه الله- المرتكزة على المبادئ الشرعية والقيم الأخلاقية، مستشهداً على ذلك باستجابته -أيده الله- لطلب فخامة رئيس الجمهورية اليمنية لحماية اليمن وشعبه الشقيق، وأمره الكريم بنجدة اليمن وحمايته من العدوان الذي ينتهك الحرمات ويعتدي على الحقوق، وكذلك أمره -حفظه الله- بتخصيص ما يتجاوز المليار ريال لتلبية الاحتياجات الإنسانية والإغاثية للشعب اليمني الشقيق بالإضافة تأسيسه لمركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية ودعمه بمبلغ مليار ريال ليكون مركزاً دولياً رائداً لإغاثة المجتمعات. بعد ذلك ألقى رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني كلمة رفع فيها الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين على الدعم والاهتمام الذي يلقونه منه -حفظه الله-. وأشار إلى جهود خادم

الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- في سبيل رعاية المواطنين والمقيمين وحفظ حقوقهم والوفاء بمتطلباتهم.
عقب ذلك وجه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، الكلمة التالية: بسم الله الرحمن الرحيم الحمدُ للهِ والصلاةُ والسلام على رسول الله أيها الإخوة والأخوات: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته: «يسرني أن أرحب بكم في هذا اللقاء المبارك مشيداً بجهودكم وإسهاماتكم في مجال حقوق الإنسان. أيها الإخوة والأخوات: لقد قامت دعائم هذه الدولة، على التمسك بالشريعة الإسلامية التي دعت لحفظ حقوق الإنسان وحمايتها، وقام الحكم في بلادنا على أساس العدل والشورى والمساواة. إن أنظمة الدولة تتكامل في صيانة الحقوق، وتحقيق العدل، وكفالة حرية التعبير، والتصدي لأسباب التفرقة ودواعيها، وعدم التمييز، فلا فرق بين مواطنٍ وآخر، ولا بين منطقة وأخرى، فأبناء الوطن متساوون في الحقوق والواجبات، ولقد نص النظام الأساسي للحكم على أن تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية. أيها الحضور الكرام: إن القضاء في مقدمة مؤسسات الدولة المعنية بحماية حقوق الإنسان، وقد أكدت أنظمة المملكة على استقلال السلطة القضائية، بما يكفل تحقيق العدالة، وضمان حق التقاضي لجميع المواطنين والمقيمين. وحرصاً من الدولة على حماية حقوق الإنسان وصيانتها في إطار أحكام الشريعة الإسلامية، فقد أنشأت هيئة حقوق الإنسان، بهدف تعزيز حماية الحقوق، وأكدنا على أهمية تعاون جميع الأجهزة الحكومية معها لتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية، كما رحبت الدولة بقيام الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وغيرها من الجمعيات الأهلية المتخصصة، كما تعاونت المملكة في إطار عضويتها في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في كل ما من شأنه حماية حقوق الإنسان، واحترام الأديان والتنوع الثقافي للشعوب كافة، وتقديم العون لكل المحتاجين دون تمييز. وقد وضعنا الأسبوع الماضي حجر الأساس لمركز متخصص للإغاثة والأعمال الإنسانية، يهدف للحفاظ على حياة الإنسان وكرامته. أيها الإخوة والأخوات: لا يفوتني في هذا المقام التأكيد على أهمية دور الأسرة في التربية على قيم حقوق الإنسان، مشيداً بجهود المرأة السعودية في هذا المجال. نسأل المولى عز وجل أن يوفق الجميع لكل ما فيه الخير والسداد. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، بعدها تشرف الحضور بالسلام على خادم الحرمين الشريفين، ثم التقطت الصور التذكارية بهذه المناسبة. حضر الاستقبال صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيمجلس الوزراء وزير الداخلية، وعدد من أصحاب المعالي الوزراء.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"كلية" تفصل عشرات الطالبات... والمتضررات: تعرضنا لـ "إجراءات تعسفية"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 3 شعبان 1436هـ - 21 مايو 2015م
اضغط هنا

الدمام – محمد الداوود

قررت إحدى الكليات المتعاقدة مع المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، فصل عشرات الطالبات خلال الأيام الماضية، في إجراء وصفته المتضررات بـ«التعسفي»، لافتات إلى أنه تم «من دون سابق إنذار» أو من خلال «أعذار واهية».

وعلمت «الحياة» أن عدداً من أولياء الأمور يعتزمون تكليف محام برفع قضية ضد الكلية، خصوصاً بعد عمليات الفصل «العشوائي». ودعت الطالبات إلى ضرورة تكوين «لجنة مستقلة لكشف التعسف الإداري الحاصل»، والذي تسبب في فصل العشرات من طالبات كلية التميز، التي تديرها مجموعة «إي إس جي»، وهي إحدى الشركات المتعاقدة مع المؤسسة. وذكرت الطالبات لـ «الحياة» أن الكلية قامت خلال اليومين الماضيين، «بفصل عدد كبير من الطالبات بصورة عشوائية».

وفوجئ عدد من الطالبات بوصول رسائل فصلهن من الكلية، وهن على مقاعد الدراسة أو خلال أداء الاختبارات. فيما أشارت طالبات إلى حدوث «مشادة» مع بعض مسؤولات الكلية، كان آخرها «نقاشاً حاداً كاد أن يصل إلى الاشتباك بالأيدي بين إحدى الموظفات، ووالدة طالبة جاءت لمراجعة الكلية».

وأبدت الطالبات اعتراضهن على القرارات «الارتجالية»، إلا أنهن ذكرن «لم نلق الآذان المصغية لنا، بل على العكس تم التعامل معنا بصورة لا تمت بصلة لكوننا طالبات جامعيات». وأضفن: «إن الكلية قامت بتحضيرنا لاختبار يسمى «كت»، ومدته ستة أشهر، لكنها قامت باختبارنا في اختبار آخر يسمى «بت»، بعد أن تم تدريبنا عليه لمدة أسبوع واحد فقط».

وأشارت الطالبات إلى أن «العشوائية لم تقف عند هذا الحد، بل قامت الكلية بتغيير مستويات الطالبات في اللغة الإنكليزية، بعد بداية الفصل الثالث بشكل عشوائي، إذ تم نقل بعض الطالبات ذات المستوى المنخفض إلى مستويات عالية، والعكس»، موضحات أن «عدداً من الطالبات تعرضن للظلم جراء هذا التعديل، بعد أن تم وضعهن في مستويات لا تتناسب مع قدراتهن في اللغة. وقمنا بمراجعة الإدارة بشكل يومي، وأخبرونا بأنه سيتم التغيير، إلا أنه لم يحدث شيء من ذلك حتى الآن».

وقامت إدارة الكلية بتسجيل حالات «غياب» لطالبات، على رغم وجودهن في الكلية يومياً، وذلك لإخفاء مشكلة عدم وجود مدرسات، بسبب صعوبات واجهتها الكلية في الاستقدام، إلا أن الإدارة قامت باحتساب ساعات الغياب، ما أدى إلى تسلم عدد منا إنذارات بالطرد منذ أول أسبوعين في الفصل الثالث»، مبينات أن «الكلية ألغت عند نهاية السنة الدراسية جميع التخصصات، وفرضت تخصصين فقط»، متسائلات: «لماذا يتم إلغاء جميع التخصصات وإجبارنا على اختيار أحد التخصصين».

وأشارت الطالبات إلى «عدم وجود شهادة تثبت دراستنا للغة الإنكليزية واجتيازها في السنة التحضيرية، فلن يتم تسليمنا هذه الشهادة إلا بعد التخرج»، موضحات أنه «تم تدريسنا ICT»»، بشهادة كامبردج، فيما تم تغييرها إلى «MOS» حتى الآن، فيما لم يتم التعاقد مع كلتا الشركتين، ولا نعلم أي اختبار سنختبره، ولا على أية شهادة سنحصل».

وذكرت إحدى الطالبات المتضررات أنها تلقت رسالة نصية وصلت إلى موبايلها تنص على فصلها «نهائياً».

وقالت: تلقيت الرسالة وأنا على مقاعد الدراسة، ولكنني لم أتفاجأ بهذا القرار كون عدد من الطالبات المنتظمات تعرضن لهذا الموقف خلال هذا الأسبوع». وأضافت أن «إحدى زميلاتي تم استدعاؤها وهي تؤدي أحد الاختبارات، وتم إجبارها

على توقيع قرار الفصل، فيما تم حجزها في إح دى الغرف مع وضع حارسة، لضمان عدم خروجها من القاعة، حتى وصل سائقها الخاص».
وأضافت أن «بعض الطالبات تم احتجازهن في مسرح الكلية مع وضع حارسة أمن عليهن، وحاولت إحدى الموظفات إجبارهن على توقيع قرارات الفصل ورفض بعضهن، فيما وقع البعض الآخر. فيما استطاع بعضهن الهرب من المسرح والاختباء بين قاعات الدراسة حتى نهاية الدوام».
ولفتت إحدى الطالبات أن الكلية «قامت بطرد عدد كبير جداً من الطالبات بشكل عشوائي، متذرعة بتسجيلهن غائبات في سجلات الحضور والانصراف»، موضحة أنه تم «إجبار الطالبات اللواتي تم منحهن الإنذار الثاني على الدراسة السبت، على رغم أنه إجازة رسمية، إضافة إلى عدم وجود ق رارات واضحة بخصوص الخطة الدراسية». وذكرت «تلقيت إنذاري الثاني وتفاجأت أن عدد ساعات الغياب وصل 95 ساعة، على رغم أني لم أتغيب كل هذه الساعات على الإطلاق»، موضحة أن هناك «تلاعباً في عدد ساعات الغياب، وفي سجلات الحضور والانصراف، ولا نعرف سببه حتى الآن».
العتيبي: المفصولات 165 طالبة
< أقر المتحدث باسم المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني فهد العتيبي، بفصل عشرات الطالبات من الكلية، لكنه عزاه إلى «الغياب المتكرر» من جانبهن.
وقال لـ «الحياة»: «قامت المؤسسة بالتواصل مع كلية «أي أس جي» في الخبر، وتم التأكد من أن عدد المستبعدات من الكلية 165 متدربة، بعد إنذارهن بثلاث إنذارات على الأقل، وذلك لتراوح نسبة غيابهن بين 50 و 90 في المئة لهذا الفصل التدريبي».
وأضاف العتيبي: «تلتزم المؤسسات والجهات التعليمية الحكومية في المملكة بلوائح وأنظمة معتمدة للحد من ظاهرة الغياب، وبناء عليه فإن جميع الكليات التابعة للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، تلتزم التزاماً تاماً بهذه اللوائح والأنظمة، وتعتبرها أساساً لتهيئة الكوادر الوطنية لمتطلبات سوق العمل، والتي تعتمد على الانضباط والاحترافية».
خطاب إنذار وفصل.

تدشين مركز ذوي الاحتياجات الخاصة بالأفلاج

المصدر: جريدة الرياض الخميس 3 شعبان 1436هـ - 21 مايو 2015م
http://www.alriyadh.com/1049876

الأفلاج - مسلّم الدوسري
دشن محافظ الأفلاج زيد آل حسين مساء الثلاثاء مركز ذوي الاحتياجات الخاصة بلجنة التنمية الاجتماعية الأهلية في محافظة الأفلاج، وكان ذلك بحضور رئيس مركز التنمية الاجتماعية معجب الكبرى ورئيس اللجنة الاجتماعية مرضي الحبشان وعدد من مديري ورؤساء الدوائر الحكومية من مدنيين وعسكريين وعدد من ذوي الاحتياجات الخاصة، فبعد أن أعلن آل حسين تدشين المركز توالت فقرات الحفل والذي قدمها ذوو الاحتياجات الخاصة أنفسهم، وتضمنت فقرات الحفل كلمة لمحافظ الأفلاج شكر فيها المملكة على ما توليه من اهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة والمعوقين وشكر وأثنى على مسؤولي لجنة تنمية الأفلاج على احتضانها تلك الفئة الغالية على الجميع وتوفير ذلك المركز ليمارس ذوو الاحتياجات الخاصة هواياتهم من رياضة وغيرها واتاحة الفرصة لهم بالاندماج مع شرائح المجتمع الأخرى فهم جزء لا يتجزأ منه.

• الإغاثة" تدعو لمعالجة أوضاع اللاجئين

المصدر: جريدة الرياض الخميس 3 شبان 1436هـ - 21 مايو 2015م
http://www.alriyadh.com/1049884

جدة - ضيف الله المطوع
دعت هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية التابعة لرابطة العالم الإسلامي، المنظمات الدولية والإقليمية التي تعمل في مجال العمل الإنساني إلى التكاتف لإنقاذ اللاجئين أو المهاجرين من بعض الدول الأفريقية ومنطقة الشرق الأوسط من المخاطر التي يلاقونها أثناء محاولاتهم المستميتة لعبور البحر الأبيض المتوسط من ليبيا إلى بعض الدول الأوروبية مثل إيطاليا ومالطا. وقال الأمين العام للهيئة إحسان بن صالح طيب أن التدخل السريع من تلك الجهات المعنية حيال هؤلاء اللاجئين الفارين، مشيراً إلى أن حجم هذه المآسي تكمن في جوف بعض تقارير المؤسسات البحثية والعلمية والتي أكدت أن نحو 1800 شخص غرقوا في البحر الأبيض المتوسط في العام الحالي فقط، ومات 900 شخص بعد أن غرقت سفينتهم المتهالكة ولقي نحو 60 شخصاً نفس المصير حينما أصيبوا بجفاف شديد أثناء هذه الرحلة.

وسائل التقنية الحديثة سهلت أساليبها.. والتطاول على الأعراض لا يوقفه إلا التشهير

• الابتزاز".. مؤشر خطير على تغيّر القيم!

المصدر: جريدة الرياض الخميس 3 شعبان 1436هـ - 21 مايو 2015م
http://www.alriyadh.com/1049899

تبوك، تحقيق - نورة العطوي
لا تزال جريمة ابتزاز المرأة من قبل بعض ضعاف النفوس وعديمي الضمير والإنسانية حاضرة في المجتمع ويزيد من ممارساتها وسائل التقنية الحديثة التي سهلت للمبتز الوسيلة التي يستخدمها في جريمته، وهي صور وجدها في جوال اشتراه من محل أو وصلت له عبر الجوال بالخطأ أو صورة سيدة وصلته عن طريق مرأة خائنة قامت بتصوير السيدة المغلوبة على أمرها في مكان عام أو في الجامعة أو غير ذلك.
ولدى أقسام هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كثير من القضايا من هذا النوع التي وصلت لمستويات مخيفة، أما أهداف المبتزين فحدث ولا حرج كل وضميره، إما بغرض الحصول على موعد غرامي وإما بهدف المادة فقط أو لاستخدامها في قضية أخرى وخلافه، وغالبا ما تتجاوب المرأة مع مثل ذلك لضعفها ولخصوصيتها وخشيتها من تشهير المجرم بها عبر صورها.
ماذا بعد الابتزاز
ويبقى من اللافت في كثير من أخبار القبض على المبتزين أهمية التبليغ عن حالات الابتزاز وعدم الخضوع لتهديدات المبتزين وهو أولا ساهم في قياس نسبة انتشار الجريمة وأسبابها ودوافعها، وثانيا في الحد من انتشارها لما تحمله مثل تلك

الأخبار من رسائل توعوية للمتورطات وتذكيرهن بأهمية التبليغ، وكذلك رسائل تحذيرية للمبتز الذي مهما كانت درجة دهائه ومكره وأدواته سيجد نفسه يوما ما في قبضة رجال الهيئة.

المقاصد الخمسة

في البداية أوضح د. محمد العمران - الأستاذ المساعد في الفقة المقارن - أن جريمة الابتزاز من الجرائم القديمة لكن زاد من خطورتها حديثا التقدم في وسائل التواصل الاجتماعي وسهولة استخدامها وسرعة انتشارها مع اعتقاد مستخدميها أنه من الصعب اكتشاف هوياتهم مضيفا أن المبتز يستخدم كل شيء من أجل تلبية رغباته الشهوانية أو المادية فهو شخص ميت القلب والضمير ضعيف الإيمان لا يملك من المروءة والأخلاق شيئا ويستغل أخطاء بعض الفتيات التي قد تتحمل جزء من المسؤولية إذا ما كان الابتزاز بسبب بعض السلوكيات الخاطئة وغير المشروعة منها.

وقال: إن جريمة الابتزاز من الجرائم التي تستهدف أحد المقاصد الشرعية الإسلامية الخمسة وهي حفظ الأعراض ورعايتها وحمايتها وصيانتها من كل اعتداء أو أذى، ومن أجل المحافظة على هذا المقصد رتبت الشريعة الإسلامية أشد العقوبات من رجم أو جلد أو حبس أو تعزيز سواء كان الاعتداء جسديا أو معنويا ولذلك صنفت جريمة الابتزاز في المملكة من الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف، لكونها تتجاوز في خطورتها وأثرها النفسي والاجتماعي على من وقع عليه الابتزاز إلى محيطه ما قد يؤثر في مزيد من التفكك الأسري وقد يصل الأمر إلى ارتكاب جرائم جنائية - غسل العار - مؤكدا أن المبتز لا يؤذي شخصا واحدا فقط بل يؤذي أسرة بكاملها إن لم تكن أسرا أخرى.

ومن جانبه أضح د. خالد النقية - عضو هيئة التدريس في قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية والمدير التنفيذي لمركز واعي- أن وجود مثل هذا السلوك على الرغم من عدم انتشاره يعتبر مؤشراً خطيراً على تغير القيم وإنحدارها لما يترتب عليه من آثار سلبية في الأسرة والمجتمع وله انعكاسات سلبية على نفسية الضحية وإستقرار أسرتها وما يؤدي إليه من تفكك أسري وشيوع سلوك الخيانة والاستغلال عبثاً بالأعراض لتحصيل شهوة عابرة، فضلاً عن انتشار الرذيلة والفاحشة وتهاون المبتز بذلك.

وأضاف تتعدد الأسباب التي أدت إلى بروز مثل هذا السلوك الخاطئ لدى المبتز والمبتزة، منها تساهل بعض الفتيات في كل من يطارحها الغرام والحب ويستغل فراغها العاطفي ليصل إليها بحجة التعرف قبل الزواج وكذلك الفجوة الثقافية التي أحدثتها ثورة التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي التي انتهكت الخصوصية من دون ضابط وهذا غير في منظومة القيم وأحدث زلزالاً في العادات والمبادئ فالشاب لا يتورع أن يصطاد فرائسه ويفتخر بين زملائه بأنه يعرف فلانة وفلانة ويستطيع باتصال واحد أن يجبرها على لقائه، والفتاة التي تظهر الستر والحشمة أمام أبيها وأمها وإخوتها لا تتورع أن تصور بالسناب شات وتنشر صورها بالانستجرام بحجة أن وجهها لا يخرج أو أنها ترسلها لزميلاتها وربما تسربت من زميلتها لأخرى وآخر وهكذا تسهم التكنولوجيا في توسيع هوة القيم، إضافة إلى ضعف الرقابة والتساهل في توفير الأجهزة في أيدي الأطفال الذين يصورون كل شيء حتى غرف النوم وتفاصيل البيت الدقيقة ثم يقع الجوال في يد ذئب مترصد جاءته وسيلة الابتزاز على طبق من ذهب.

كما يرى د. النقية أن التساهل والثقة العمياء في عمال صيانة الجوالات وأجهزة الحاسب عندما تذهب الفتاة وتسلم جوالها بما فيه للعامل أو صاحب المحل الذي يدفعه الفضول للتفتيش في الذاكرة ليحصل على كنز ثمين يبتز به الضحية.

الدعوى الجنائية

بدوره أكد زامل الركاض - محامي - أن قضية الابتزاز من الجرائم الخطيرة، التي تتطلب الحكمة في التعامل والمعالجة والتثبت من الحقائق والأدلة، قبل التسرع في إصدار التهم والعقوبات، حيث توجد قضايا ابتزاز قد لا تكون المرأة طرفاً فيها، من خلال حصول الجاني على صورة من دون علمها بطريقة أو بأخرى بقصد ابتزازها من دون وجه حق، مفيدا أن الابتزاز جريمة أخلاقية تتمثل في تهديد الضحية من خلال التشهير بها في المجتمع حتى يجعلها ترضخ لرغبات المبتز الجسدية أو المادية.

وقال الركاض: إن جريمة الابتزاز تدخل ضمن القضايا الأخلاقية مثلا المعاكسات والاعتداء على الأعراض قولا وفعلا والخلوة المحرمة والدعارة والقوادة، والزنا والاغتصاب، والاختطاف، والشذوذ والتحرش الجنسي.

مبينا أن الدعوى الجنائية في جريمة الابتزاز يتم تقديمها عادة عن طريق هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أو قسم الشرطة، وتحال إلى هيئة التحقيق والإدعاء العام للبدء في إجراءات التحقيق والتأكد من أدلة الاتهام، ووسائل الإثبات وفقا للنظام، وفي حالة ثبوت التهمة تحال إلى القضاء ليحكم بمعاقبة الجاني، حيث نصت المادة الثالثة من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية على عقوبة الابتزاز بما نصه:

(يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على خمسمائة ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل شخص يلجأ لدخول غير مشروع لتهديد شخص أو ابتزازه، لحمله على القيام بفعل أو الامتناع عنه، ولو كان القيام بهذا الفعل أو الامتناع عنه مشروعاً).

مبينا أن جريمة الابتزاز قد تقع خارج الحالات التي تضمنها نظام الجرائم المعلوماتية وذلك باستخدام صور أو أوراق حصل عليها المبتز من الضحية أو عن طريق آخر بخلاف الوسائل الإلكترونية والمعلوماتية، ففي هذه الحالة تحال القضية إلى القاضي المختص للنظر فيها على الوجه الشرعي والحكم بمعاقبة الجاني، بحسب ما ينتهي إليه اجتهاد القاضي وما بنى عليه اقتناعه من وقائع وملابسات الدعوى ومستنداتها.

وأضاف أن جريمة الابتزاز الجسدي والمادي لها آثار سلبية على الفرد والمجتمع والأجيال المقبلة، وقد يصعب القضاء على هذه المشكلة من دون معالجة مسبباتها وبواعثها، فالمجتمع بشكل عام قد يغفر للرجل بعض الأخطاء والهفوات بعكس المرأة التي غالبا ما تكون ضحية جريمة الابتزاز بشكل أو بآخر معتقدا أن قضية الستر في قضايا الابتزاز جاءت لحماية المرأة الضحية والمحافظة عليها من شرور المبتز وعقوبة المجتمع من جهة أخرى، مشيرا إلى أن المرأة قد تكون مساهمة نوعا ما في انتشار وتزايد جرائم الابتزاز من خلال تبرجها وتساهلها في إقامة العلاقات العاطفية ومنح الطرف الآخر فرصة لابتزازها بمنحه صورها أو السماح له بلقائها في علاقات محرمة مما يسهل عملية التصوير والتسجيل ومن ثم ابتزازها فيما بعد، وفي مثل هذه الحالة نعتقد أنه يجب المساواة في إيقاع العقوبة بين مرتكبي هذه الجريمة خاصة ممن عرف بالتمرس على مثل هذه النوعية من الجرائم الأخلاقية سواء كان رجلا أو امرأة.

عقوبة التشهير

ويرى د. عبدالعزيز الشبرمي - محامي - أن مجتمعنا مجتمع محافظ وينزع للعفة والشرف ويسعى أفراده دائما لصيانة السمعة والبعد عن مواقع الشبهة، في الوقت ذاته ينشط المجرمون تجاه بعض الضحايا من الشباب والفتيات بالتهديد بإظهارهم بمظهر الخطيئة ومقارفة الجريمة استغلالاً لموقف عابر أو خطأ مؤقت، أو جرم قديم عبر جريمة مقننة ومرتبة إتفق ذوو الشأن بتسميتها بجريمة الابتزاز.

وهذا الجرم يعد جريمة مركبة من عدة أوصاف جرمية منها: التلصص والتجسس وحيازة أمور خاصة ومحرمة وإساءة استغلالها وطلب تحقيق أمر محرم واغتصاب حقوق وإجبار الغير أيضاً لفعل محرم فيستحق فاعل ذلك أقسى العقوبات التي تزجره وتردع أمثاله. وتكون الجريمة أشد تجريما عندما تكون المواد محل الابتزاز أخذت وفق ظروف طبيعية أو تحت الإلجاء والإكراه والتهديد أو كانت خطأ عفوياً أو ذنبا تاب صاحبه منه. وأضاف إن التشهير بالمبتز أمر يراوح بين تحقيق مصلحة معينة وهي تحذير الآخرين من فعله الشنيع لاسيما من قد ينخدع به مستقبلاً، أو له تعامل مماثل للصحية معه، لكن التشهير قد يؤدي لمفسدة أكبر وهي الإساءة لأسرته وعائلته التي قد تكون على قدر من الشرف والمكانة التي ترفض تصرف ابنها رفضا قاطعاً فالتشهير به يضر من سمعة الأسرة كلها. والتوسط في ذلك مطلب راجع للقضاء فإذا تكررت ممارسة الابتزاز وخشي تعدد الضحايا فيصار للتشهير وإذاعة العقوبة وإلا فيمكن التأديب بالتشهير بالجريمة وصفة المجرم وأفعاله فحسب.

مواجهة الابتزاز

ويقول د. محمد العمران: إن مواجهة مثل هذه الجريمة تبدأ أولا من مسؤولية الأسرة في تربية أبنائها وتقوية الوازع الديني والأخلاقي فيهم كما يجب على الأبوين أو الأخوة كسر الحواجز بينهم وبين أبنائهم أو أخوانهم بزيادة الثقة المتبادلة والإشباع العاطفي والاجتماعي والمادي المشروع وتشجيعهم على المصارحة بما في خواطرهم أو ما يحدث لهم في داخل المنزل أو خارجه وأن تدارك الأخطاء في أولها أهون من تفاقمها، وكذلك تفعيل مبدأ الرقابة والمتابعة لهم وإشعارهم أنها من أجل الخوف عليهم وليس الخوف منهم. كما تأتي مسؤولية المؤسسات الرسمية والاجتماعية سواء كانت دينية أو تعليمية أو إعلامية في توجيه وتوعية الفتيات عن خطورة مثل هذه الجرائم والتحذير من سلوكيات وممارسات قد تمكن المبتز للابتزاز، وما يحصل الآن من حملات توعية وإعلامية أمر إيجابي نأمل أن يتوسع مع باقي المؤسسات الرسمية والاجتماعية والتعليمية. كما يرى أهمية توجيه الفتيات وتشجيعهن وتدريبهن على التصرف السليم والشرعي في مواجهة مثل هذه الجرائم وأن التبليغ والمصارحة في البداية تكون أقل عاقبة من السكوت والرضوخ لرغبات المبتز، وهنا على المؤسسات التعليمية دور كبير في عقد ورش عمل تساعد الفتيات في الوقاية من الوقوع ضحايا لمثل هذه الجرائم. كما يرى أهمية تشجيع ومساعدة الشباب والفتيات على الزواج بسن مبكرة معتبرا أن تأخر الزواج سبب في زيادة نسب الضحايا. كما يشير إلى أن أفضل وسيلة لمكافحة مثل هذه الجريمة يكون بتشديد العقوبة وبسرعة البت فيها والتشهير بالمبتز (بنشر اسمه وصورته والعقوبة المحكوم بها في وسائل الإعلام) فالتشهير بحد ذاته أكبر رادع لمن تسول له نفسه ارتكاب مثل هذه الجرائم.

تخصيص رقم لاستقبال البلاغات

دعا الشيخ د. تركي الشليل - مدير عام فرع الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمنطقة الرياض - الفتيات ألا يتمادين في تنفيذ مطالب المبتز، وإبلاغ وحدة مكافحة جرائم الابتزاز عبر الرقم الموحد الذي يعمل عبر 10 خطوط هاتفية وهو (0114908666) ويتم استقبال البلاغات في جميع أيام الأسبوع في الفترتين الصباحية والمسائية.
وقال الشليل: إن الابتزاز لم يعد مقتصراً على ابتزاز رجل لفتاة، بل تعدى إلى عدة حالات حيث هناك حالات ابتزاز وقعت وتقع من فتيات ضد رجال، ومن فتيات ضد فتيات مثلهن، ومن رجال ضد رجال مثلهم، مفيدا أن تزايد أعداد الحالات في السنوات الأخيرة كان سببا لإنشاء الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وحدة خاصة لمكافحة جرائم ابتزاز الفتيات، وهي الجهة التي باتت تثق فيها الفتيات المتورطات عندما تقرر أن تلجأ إليها لتخليصها من معاناة المبتز، مبينا أن دور الرئاسة يتمثل من خلال جانبين الأول توعوي وقائي، ومن أمثلته حملة (شموخ) التي دشنها أمير منطقة الرياض للتوعية بمخاطر الابتزاز، والجانب الثاني ضبطي يتم من خلال ضبط المتورطين في هذه الجرائم.
ضعف الوازع الديني والأخلاقي
يرى د. محمد العمران أن تزايد جريمة الابتزاز تعود أولا إلى ضعف الوازع الديني والأخلاقي في الطرفين أو أحدهما وعدم تقدير المسؤولية الفردية وتحمل العواقب المستقبلية، كما أنه في الغالب يكون هناك ضعف للترابط الأسري عند أسرة الفتاة وجفاف عاطفي وفقدان للأمان سواء كان من طرف الأبوين أو الإخوة، ما يدفع بعض الفتيات للبحث عن الأحساس بالأمان والإشباع العاطفي غير المشروع خارج إطار الأسرة، خصوصاً أن الاهتمام بالأسرة عند بعض أولياء الأمور يكون في الدرجة الثانية أو الثالثة وقد تكون الأخيرة، وكما يقال على حسب "الفرغة" كما يرى أن أحد الأسباب يأتي لضعف العقوبة والتأخر في سرعة البت فيها وعدم التشهير بالمبتز في وسائل الإعلام المختلفة.

منظمة الصحة العالمية تشيد ببرنامج «الأمراض غير السارية»

المصدر: جريدة المدينة الخميس 3 شعبان 1436هـ - 21 مايو 2015م
اضغط هنا

نايف الحربي – الرياض
أشادت منظمة الصحة العالمية ببرنامج «تاج الصحة الوقائي» الذي تنفذه وزارة الصحة للوقاية من عوامل وأخطار الأمراض غير السارية؛ وخفض معدلات حدوثها بين كافة شرائح المجتمع. جاء ذلك خلال اللقاء المشترك بين وفد ضم خبراء من منظمة الصحة العالمية للمملكة، ومسؤولين في الوزارة بديوان الوزارة أمس الأول.
ونوّه خبراء المنظمة بالتوقيت المناسب للزيارة واختيار المنطقة لتنفيذ البرنامج وبما تم انجازه من حملات توعوية بعوامل الخطورة المسببة للأمراض الوراثية والمزمنة، لرفع الوعي الصحي وتعزيز الممارسات الصحية لدى كافة أفراد المجتمع، والقيام بفحوصات دورية بهدف الاكتشاف والتدخل المبكر للأمراض غير السارية وعوامل الخطورة المسببة لها في مراكز الرعاية الصحية الأولية بمنطقة الجوف.
واستعرض الدكتور جاكو تجربة فلندا في خفض نسبة الوفيات من خلال مساهمة كافة القطاعات الحكومية والأهلية وتوجيهها نحو توفير البيئة الملائمة والمساعدة لتعزيز أنماط الحياة الصحية وتقليل الإصابة بالأمراض الوراثية والمزمنة منوها لإمكانية استفادة المملكة من هذه التجربة.

يوم واحد لإنجاز معاملات المراجعين بـ "ضمان مكة"

المصدر: جريدة المدينة الخميس 3 شعبان 1436هـ - 21 مايو 2015م
اضغط هنا

طالب الذبياني - مكة المكرمة تصوير: عبدالرحمن الفقيه
أكد مدير فرع الضمان الاجتماعي بالعاصمة المقدسة عبدالله الروقي، أن إدارته خالية من البيروقراطية في كل الإجراءات، مشيرا إلى أن معاملة المواطن تنتهي في نفس اليوم من الفرع ولا تتأخر لليوم التالي.وقال الروقي لـ«المدينة»: إن الفرع يقوم على خدمة أكثر من 17 ألف مستفيد رسمي خلاف المستفيدات وغير الرسميين وطالبي المساعدات المقطوعة.وقال: إنه تم تجهيز صالة كبيرة للخدمات تتسع لعدد كبير من المراجعين مزودة بكل التجهيزات ويتواجد بها كل الموظفين بحيث تنتهي معاملة المواطن من الفرع في نفس اليوم، وأضاف أن هناك عددا من الخدمات، التي تقدم للمواطنين المستحقين لتلك الخدمات منها الفرش والتأثيث والمساعدات المقطوعة وتسديد فواتير الكهرباء والحقيبة والزي المدرسي لأبناء المستفيدين، كما أن هناك باحثين يقومون بالتأكد من أن المتقدم لأي خدمة من المستحقين لها. وكشف الروقي عن استبدال البطاقات القديمة بأخرى جديدة ذات خدمة أشمل تعمل على الشبكة السعودية بحيث تصرف من كل البنوك إضافة إلى تمديد صلاحيتها إلى ثلاث سنوات، وأضاف: «تم تخصيص موظفين لخدمة المواطنين المقعدين في منازلهم وأن لا حاجة للمقعد أن يراجع الفرع بل يقوم الموظف بخدمته وإيصال بطاقته إليه في منزله».

مديرعام الجوازات: التصحيح يشمل "أصحاب السوابق" من اليمنيين

المصدر: جريدة المدينة الخميس 3 شعبان 1436هـ - 21 مايو 2015م
اضغط هنا

عبدالعزيز الغامدي - جدة تصوير- سعد الجهني
أكد مدير عام الجوازات اللواء سليمان بن عبدالعزيز اليحيى استفادة أصحاب السوابق من اليمنيين المخالفين من المكرمة الملكية الخاصة بتصحيح الأوضاع، وقال لـ«المدينة»: إنه يتم تصحيح وضع تلك الفئة حاليًا، وإنه لا داع لتخوف أصحاب السوابق من التقدم للجوازات والبدء في إجراءات التصحيح».
وأشار إلى أن هناك نوعين من البصمات للمخالفين هما: بصمة الإبعاد وتشمل من دخل البلاد بطريقة غير شرعية، أما «بصمة السوابق» فهى خاصة بأصحاب السوابق ولا تؤثر في استفادة المخالف من مكرمة التصحيح، حيث من حق صاحب السابقة الحصول على بطاقة زائر مع بقاء «السابقة» في ملفه.
وأوضح أن توجهات خادم الحرمين الشريفين سلمان تضمنت تقديم كافة التسهيلات للمراجعين اليمنيين، وقال: إن ميزة التأشيرة إنها قابلة للتجديد ويستطيع اليمني دخول سوق العمل بموجبها، مشيرًا إلى أن أعداد المراجعين بلغ 14 ألف مراجع.

وبين أنه يتم قبول الأشقاء اليمنيين حال اكتمال أوراقهم وتطرق إلى توفير حافلتين لكبار السن والعائلات لتسهيل الدخول والخروج لمركز الشميسي، مشيرًا إلى أن المركز مقسم لأربعة صالات الأولى للأفراد والثانية والثالثة لعائلات والرابعة لأصحاب الاحتياجات الخاصة وأكد على توافر جميع الخدمات وعدم وجود تكدس للمراجعين.
جاء ذلك خلال جولة تفقدية قام بها اللواء سليمان بن عبدالعزيز اليحيى لمركز الإيواء بالشميسي أمس حيث وقف على حركة العمل بالمركز واطمئن على سلامة الإجراءات وتوثيقها كما اجتمع مع مشرفي الصالات.

زيادة دعاوى قضايا الإيجارات بجدة إلى40%

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 3 شعبان 1436هـ - 21 مايو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150521/Con20150521772694.htm

عدنان الشبراوي (جدة)
تسبب إيقاف اللجنة الخاصة بالفصل في شكاوى المؤجرين والمستأجرين إلى تزايد عدد دعاوى الإخلاء في المحكمة العامة بجدة بنسبة تزيد على 40%.
وأصدرت المحكمة أكثر من 40 حكما خلال شهرين ضد مستأجرين لإخلائهم بالقوة الجبرية من عقارات مستأجرة، في حين تسلمت منذ مطلع العام أكثر من 300 دعوى طلب إخلاء عقار مستأجر، منها 50 دعوى على مستأجرين هاربين أو متغيبين أو لا يعرف لهم عنوان، في حين باتت قضايا الإيجارات والإخلاء تشكل الغالبية في إجمالي القضايا التي تتلقاها المحكمة العامة.
وقالت لـ(عكاظ) مصادر مطلعة إن المواطنين بدأوا باللجوء إلى المحكمة للفصل في الخلافات والمنازعات الناشئة بين ملاك العقارات والمستأجرين وضمان حقوق الطرفين، عقب توقف أعمال اللجنة العقارية المختصة التي كانت تستقبل دعاوى وطلبات الإخلاء والإيجارات المتأخرة.
وتصدر المحكمة العامة أو محكمة التنفيذ طبقا للاختصاصات أحكاما بالإخلاء أو فتح الموقع بالقوة من خلال لجنة متخصصة عقب استدعاء طرفي النزاع والاستماع إلى دفوعهما، وتواجه المحكمة طلبات متزايدة في هذا الصدد، حيث يمتنع عدد من المستأجرين عن إخلاء عقارات مؤجرة لهم من شقق وفلل سكنية ومحلات ومؤسسات ومراكز تجارية.
واستقبلت المحكمة دعاوى ضد مستأجرين مطالبين بسداد مستحقات عن فترات سابقة بعضها بمبالغ لا تزيد على ألفي ريال وأخرى تقارب الـ10 ملايين ريال لمراكز تجارية.
3 أسباب للإخلاء
وطبقا لمصادر قانونية فإن إخلاء العقار يرتكز على قاعدة إخلاء المستأجرين عطفا على ثلاثة أسباب، أولها تخلف المستأجر عن دفع الأجرة المستحقة طبقا للعقد المبرم ومدته، والثاني انتهاء عقد الإيجار وبقاء المستأجر، والثالث طلب المالك إخلاء العقار للانتفاع به حال انتهاء مدة العقد.

مبادرات لسد العجز في كوادر رعاية المعوقين

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 3 شعبان 1436هـ - 21 مايو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150521/Con20150521772843.htm

ذكرى السلمي (جدة)

دعا المشاركون في الملتقى الرابع للتربية الخاصة، والذي اختتم أعماله بجدة يوم أمس الأول الثلاثاء، إلى ضرورة سد العجز الكبير في الكوادر المؤهلة لرعاية المعوقين، لدعم أداء المراكز العاملة في مجال الإعاقة، واتفقوا على دعوة جميع الشركات والمؤسسات والجمعيات الأهلية غير الربحية لإطلاق مبادرات وبرامج من أجل توفير الكوادر الفنية الوطنية لرفع مستوى الخدمة المقدمة للمعوقين.

وأوضح محمد قاسم مدير عام مركز رسالة أمل (الجهة المنظمة) أن الملتقى اشتمل على برنامج تدريبي مجاني للعاملين في المركز والراغبات في العمل بواقع 100 ساعة تدريبية يجمع بين المعلومات النظرية، لافتا إلى الاستعانة بـ 17 محاضرا من أكفأ المحاضرين؛ حتى يخرج البرنامج بصورة مرضية.

من جانبها، قالت المديرة التنفيذية للمركز رانيا مسعد أن مراكز خدمات الرعاية والتأهيل لذوى الإعاقة، تتضمن 5 عناصر رئيسية، هي البرامج التأهيلية والترويحية والتوعية المجتمعية والرعاية الصحية والإرشاد والتمكين الأسري.

ولفتت إلى ضرورة مساعدة المعلمين على إعداد أهداف واقعية؛ لتجنب الشعور بالإحباط الذي يعانون منه في بعض الأحيان، وذلك لمواجهة الضغوط وحسن إدارة الوقت وتعزيز مهارات حل المشكلات لديهم.

ولفتت إلى أن البرنامج التدريبي الذي قدم للحاضرات تضمن العديد من المفاهيم عن الاضطرابات النمائية الأكثر شيوعا، وأشهر مقاييس الاختبارات والتدريب من خلال الشرح النظري وورش العمل.

بدورها، أوضحت منسقة الملتقى العلمي الرابع للتربية الخاصة منار عسل أن الدورة التدريبية التي جمعت بين المعلومات النظرية والخبرات العملية كشفت، بما لا يدع مجالا للشك، عن عمق التحديات أمام العاملين في مجال رعاية المعوقين، من بينها عزوف أعداد كبيرة من العاملين المتخصصين عن العمل؛ لما يشعرون به من إحباطات نتيجة الضغوط التي يتعرضون لها، وقلة الكوادر المؤهلة رغم وجود خريجات التربية الخاصة، ولكنهن لا يفين بالاحتياج، خصوصا في مجالات الإعاقة الحسية والحركية والعقلية.

يذكر أن الملتقى نظمه مركز رسالة أمل، بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية، وكلية التربية الخاصة في جامعة جدة، وإحدى الشركات المتخصصة.

توظيف العاطلات يستدعي نقاش تقاعد المعلمات

وزيران يتشاوران لحل أزمة خريجي التخصصات والدبلومات

المصدر: جريدة الوطن الخميس 3 شعبان 1436هـ - 21 مايو 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=224357&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربي، سامية العيسى

عاد ملف الخريجات القديمات العاطلات عن العمل اللائي يبحثن عن فرصة للالتحاق بالسلك التعليمي إلى الواجهة من جديد، وذلك عبر مشاورات جدية بدأها وزيرا التعليم والخدمة المدنية الدكتور عزام الدخيل وخالد العرج، ركزت على ضرورة تفعيل برنامج التقاعد +5 الخاص بالمعلمات من أجل استيعاب من ينتظرن التوظيف.

وعلمت "الوطن" بأن مشاورات الوزيرين تركزت حيال ضرورة حل الملف المعلق منذ سنوات، في وقت طمأن وزير الخدمة المدنية عبر حسابه في تويتر بوجود تنسيق مشترك مع وزارة التعليم والمؤسسة العامة للتقاعد بشأن إيجاد حلول لتعيينهن. ومن شأن تفعيل برنامج التقاعد + 5 الذي يمنح المعلمات اللائي تزيد خدماتهن على 15 عاما فرصة التقاعد الاختياري مع الاحتفاظ بخدمة 5 سنوات مدفوعة الأجر، احتواء مشكلة الخريجات القديمات اللائي بلغت أعدادهن 29 ألف خريجة.

وأسفرت مشاورات الوزيرين عن اتخاذهما عدة قرارات تقضي بقبول خريجي التخصصات التربوية على الوظائف الإدارية وفق شروط شغلها، ومعالجة موضوع خريجي الدبلومات الصحية في وزارة التعليم خلال شهرين من تاريخه.

عاد برنامج التقاعد + 5 للمعلمات من جديد على طاولة البحث والنقاش ولكن هذه المرة عبر دراسات ومشاورات جدية بحثها وزير الخدمة المدنية خالد العرج مع وزير التعليم الدكتور عزام الدخيل والمؤسسة العامة للتقاعد.

وضمن المشاورات التي تجري حاليا لبحث حلول ملف الخريجات القديمات العاطلات، طمأن وزير الخدمة المدنية خالد العرج عبر حسابه الشخصي في "تويتر" أمس، الخريجات بأنهن محل اهتمامه وأن التعامل مع ملفهن مستمر، مؤكدا على أن هناك تنسيقا مشتركا بين الخدمة المدنية والتعليم والمؤسسة العامة للتقاعد بخصوص حلول تعيينهن. وفي الوقت الذي كشفت فيه مصادر مقربة من دائرة هذه المشاورات، أن الوزيرين ومؤسسة التقاعد أعادوا وضع برنامج التقاعد + 5 على الطاولة من جديد بعد أن توقف نقاش هذا البرنامج منذ 3 سنوات مضت، أكد مسؤول في وزارة التعليم أن البرنامج يمنح المعلمات اللاتي تزيد خدماتهن عن 15 عاما مع الاحتفاظ بخدمة 5 سنوات مدفوعة الأجر اختياريا، أو فرض التقاعد على المعلمات التي بلغت خدماتهن 26 عاما فأكثر مع منحهن 5 سنوات خدمة مدفوعة الأجر وإتاحة الفرصة لتعيين الخريجات وسط توقعات بأن يشمل هذا البرنامج نحو 80 ألف معلمة. وأعلن الوزيران أنهما اتخذا أمس، جملة من القرارات تقضي بمعالجة وضع المنتسبين والمنتسبات بقبولهم في المفاضلات الإدارية اعتبارا من المفاضلة المقبلة، وقبول خريجي التخصصات التربوية على الوظائف الإدارية وفق شروط شغلها في المفاضلات المقبلة، ومعالجة موضوع خريجي الدبلومات الصحية في وزارة التعليم خلال شهرين من تاريخه.

وأكدت المصادر أن عدد الخريجات القديمات العاطلات أذهل الوزارتين، حيث وصل عددهن إلى 29 ألف خريجة، مشيرة إلى أن الخدمة المدنية وضعت مقترحات مع التعليم بالتنسيق مع مؤسسة التقاعد، وأن الإعلان عن القرارات التي تتيح تعيين الخريجات القديمات على وظائف تعليمية سيكون قريبا.

يذكر أن برنامج التقاعد + 5 هو عبارة عن مقترح سابق لوزارة التعليم يستهدف المعلمات اللاتي أمضين في الخدمة 26 عاما فأكثر، ويقضي بتركهن العمل كمتقاعدات، ويحصلن على حقهن التقاعدي من راتبهن الأساس مع بقاء أسمائهن في الخدمة لمدة 5 سنوات وصرف مستحقاتهن التقاعدية في هذه الفترة من مشاركاتهن في برنامج المؤسسة العامة لمعاشات التقاعد.

صحة الشرقية تكمل أوراق "الثبيتي" وتحيلها للقضاء

المصدر: جريدة الوطن الخميس 3 شعبان 1436هـ - 21 مايو 2015م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=224247&CategoryID=5

الدمام: محمد الجديع

أوضحت مديرية الشؤون الصحية بالمنطقة الشرقية بأن كافة أوراق قضية الاعلامي محمد الثبيتي والذي توفى بسبب خطأ طبي مؤخرا، موجودة لدى القضاء للفصل فيها.

جاء ذلك في تصريح للناطق الإعلامي في صحة الشرقية أسعد سعود، أمس اضاف فيه: أن الهيئة الطبية الشرعية تنظر في القضية التي أقامها المدعي العام التابع للمديرية العامة للشؤون الصحية بالمنطقة الشرقية في قضية وفاة الإعلامي محمد الثبيتي (رحمه الله) بعد إحالة كافة أوراق القضية إلى القضاء للفصل فيها شرعاً.
وبين أسعد سعود أن الهيئة الطبية الشرعية كجهة مستقلة بذاتها يرأسها قاضي وعضوية أطباء استشاريين مستقلين من خارج الوزارة ، تعمل على دراسة القضية وإصدار الحكم الشرعي وإنصاف المتضرر.
من جانبه أوضح المحامي الخالدي قيامة بتحرير دعوى ورثة المتوفى الثبيتي بالحق الخاص بناءً على طلب الهيئة الطبية الشرعية ذلك ، ليكتمل بذلك إجراء كلا الدعوتين المدعى بهما من مدعى وزارة الصحة في الحق العام وورثة المتوفى بالحق الخاص.
كما نوه المحامي الخالدي أنه تم الانتهاء من إحالة ملف الشكوى للهيئة الطبية الشرعية للنظر في دعوى الخطأ الطبي المراد إثباتها في حقيها العام والخاص ، ليبدأ بعد ذلك تحديد أول جلساتها.
وتمنى في الوقت نفسه على أن يتم تحديد أول جلساتها وفق السرعة المطلوبة للنظر فيها وإثبات الحكم الشرعي ، سيما مع طول مواعيد النظر في دعاوى الأخطاء الطبية الذي يتجاوز في كثير من الأحيان السنة وزيادة لحضور الجلسة الأولى فيها والسنوات لانتهائها ؛ حيث قد يعول على أسباب منها النقص الحاصل في عدد قضاة الهيئات الطبية الشرعية وطول الإجراءات ، والذي يذوق منه أصحاب تلك الدعاوى الأمرين بفقد عزيز أو منفعة و كذلك ضياع وقت.

مرور حائل يتعقب أطفالا يقودون السيارات

المصدر: جريدة الوطن الخميس 3 شعبان 1436هـ - 21 مايو 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=224352&CategoryID=5

حائل: خلفة الشمري
يسترعي انتباه مرتادي شوارع وطرقات حائل انتشار ظاهرة قيادة صغار السن للسيارات، إذ تراوح أعمارهم بين 11 و12 عاما، على الرغم من المخاطر المحدقة بهم.
وبرر بعضهم وجود هذه الظاهرة بتضييق الخناق على سائقي سيارات ما يعرف بـ"أبوعشرة" من قبل الجهات المختصة، وعدم قدرة بعضهم على استقدام سائقين لعائلاتهم، الأمر الذي أجبر بعض ربات البيوت على الاستعانة بأبنائهن الصغار لقضاء حاجتهن من الأسواق أو توصيل الأمهات والأخوات إلى مقار أعمالهن في المدارس والمؤسسات الحكومية الأخرى.
من جهتها، أكدت المعلمة أم فريح، أنها اضطرت بعد مرض زوجها بالغرغرينا إلى استقدام سائق آسيوي لمساعدتهم وقضاء حاجاتهم، ولكن بعد نهاية فترة إقامته، رفض تجديد العقد وعاد إلى بلده. وأضافت أن زوجها أعياه المرض، ولم تجد سائقا يوصلها إلى مقر عملها ما اضطرها إلى الاستعانة بابنها الأكبر فريح " 11 عاما"، ليقود السيارة، ويذهب بها إلى المدرسة، ومن ثم يعود إلى نقلها ظهرا إلى البيت، إضافة إلى قضاء مستلزمات المنزل من الأسواق والمحال التجارية.
وفي السياق ذاته، قالت أم عبدالعزيز التي تعمل في بسطة بسوق برزان، غنها استعانت بطفلها " 12 سنة" ليقود السيارة لقضاء متطلباتها نظرا لأنها مطلقة، ولا تجد من يعينها على ذلك.
إلى ذلك، أوضح مصدر في مرور منطقة حائل في تصريح إلى "الوطن"، أن السن القانونية لإصدار رخصة قيادة هو 18 سنة، وأن النظام يخالف مثل هذه التجاوزات، مؤكدا أنه يتم تنظيم حملات مرورية مكثفة لمتابعة قيادة الأطفال وتعقبهم، وذلك للحد من الحوادث لا قدر الله.

تفعيل أبشر لسجناء المدينة

المصدر: جريدة الوطن الخميس 3 شعبان 1436هـ - 21 مايو 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=224347&CategoryID=5

المدينة المنورة: فيصل الرويشد
أوضح مدير جوازات منطقة المدينة المنورة العميد سعود السعيد أن إدارة الجوازات ستبدأ الأسبوع المقبل بالتنسيق مع إدارة سجون المدينة المنورة في تقديم خدمة تفعيل الاشتراك بالخدمات الإلكترونية "أبشر" للسجناء والسجينات. وأشار السعيد في تصريح صحفي أمس، إلى أن العمل سيكون من خلال انتقال فريق مكون من عدد من موظفي وموظفات الجوازات للسجن العام، وذلك تقديراً لظروف السجناء.

25 ٪ دفعة أولى و7 آلاف أعلى سقف لبنجلاديش والنيجر

"العمل": شهران حداً أعلى لمدة استقدام العمالة المنزلية

المصدر: جريدة سبق الخميس 3 شعبان 1436هـ - 21 مايو 2015م
http://sabq.org/Si7gde

سبق- الرياض:
أصدرت وزارة العمل جملةً من القرارات بهدف تحسين أداء سوق العمالة المنزلية والاستقدام؛ شملت رفع غرامة تأخير وصول العاملة المنزلية إلى 100 ريال عن كل يوم، وإلغاء العقد بعد مرور شهر وحددت شهران حداً أعلى لمدة استقدام العمالة المنزلية.
وقالت الوزارة: 25 % فقط قيمة الدفعة الأولى لعقود استقدام العمالة المنزلية كافة، وهناك إلزام لشركات الاستقدام بنسبة (20 %) عمالة منزلية من إجمالي تأشيراتها السنوية.
وقرّرت الوزارة إيقاف التأشيرات العامة عن شركات الاستقدام التي لا تمارس نشاط استقدام العمالة المنزلية، وأبانت أن 7 آلاف ريال أعلى سقف لتكاليف الاستقدام من بنجلاديش والنيجر.
وأضافت: نمنع شركات ومكاتب الاستقدام من تحصيل كامل تكاليف الاستقدام قبل إنهاء إجراءاته، وشهران حداً أعلى لمدة استقدام العمالة المنزلية.
وتابعت الوزارة: بالتعاون مع وزارة الخارجية، تُلزم مكاتب إرسال العمالة بـ 25 % عمالة منزلية نسائية.
وتفصيلاً فقد أصدرتْ وزارة العمل اليوم جملةً من القرارات والتنظيمات لتحسين وتطوير سوق العمالة المنزلية شملت ضبط تكاليف ومدد الاستقدام وتنظيم المبالغ المالية التي يدفعها المواطن وتنشيط دور الشركات والمكاتب، وتحسين أداء السوق وتنويع الخيارات لزيادة التنافسية وتفعيل دور المكاتب الخارجية للحد من تأخر العمالة وتنفيذ الالتزامات التي نصت عليها الاتفاقيات الموقعة مع الدول.
وتأتي هذه القرارات لتسهم في تجاوز تحديات سوق العمالة المنزلية بشكل عام والعمالة المنزلية النسائية بشكل خاص، وتعزيزاً لحماية حقوق جميع الأطراف.
وأوضحت الوزارة في بيان صحفي اليوم أنه قد تم تكوين فريق متخصص لدراسة ومراجعة تكاليف استقدام العمالة المنزلية ومقارنتها بما هو معمول به في دول مجلس التعاون الخليجي وبناءً على مخرجات دراسة الفريق ولما تقتضي

المصلحة العامة لضبط تكاليف الاستقدام أصدرت الوزارة اليوم قراراً يقضي بتحديد سقف أعلى لتكاليف استقدام العمالة المنزلية من دول بنجلاديش والنيجر تتبعها دولاً أخرى بعد إتمام الدراسة المتعلقة بهذا الموضوع.

وقالت إنه تم تحديد السقف الأعلى لتكاليف الاستقدام من بنجلاديش والنيجر بما لا يتجاوز 7 آلاف ريال، وأجر العاملة المنزلية البنجلاديشية الشهري بمبلغ لا يتجاوز 800 ريال، فيما حددت الأجر الشهري للعاملة المنزلية من النيجر بمبلغ لا يتجاوز 750 ريال.

ووجهت الوزارة جميع شركات ومكاتب الاستقدام للعمل بموجب هذه التكاليف والالتزام بها ابتداء من الأحد القادم الموافق 6 شعبان 1436هـ، فيما سيستكمل الفريق دراسة تحديد تكاليف استقدام العمالة المنزلية من باقي الدول التي تم توقيع اتفاقيات ثنائية معها (الفلبين، الهند، سيرلانكا، فيتنام) تمهيدا لإقرارها والعمل بموجبها.

من جهة أخرى حددت الوزارة مدة استقدام العمالة المنزلية بـ (60) يوما كسقف زمني أعلى لمدة الاستقدام، كما تم منع شركات ومكاتب الاستقدام من تحصيل كامل مبلغ العقد عند التوقيع، على ألا تتجاوز الدفعة الأولى أكثر من (25 %) من قيمة العقد، ويتم دفع القيمة المتبقية للشركة أو المكتب عند إشعار المستفيد كتابةً بالسداد مع ما يفيد التأشير على جواز سفر العامل أو العاملة من السفارة السعودية في البلد المرسل للعمالة.

وعلى صعيد الغرامات فقد تم إقرار قيمة جديدة للغرامات المالية في حالة تأخر وصول العامل أو العامل البديل عن الـ (60يوما) لتصبح (100 ريـال) عن كل يوم تأخير وبحد أقصى لا يتجاوز(3000) ريـال.

وأبانت الوزارة أنّه في حال تجاوزت مدة تأخر وصول العامل أو العامل البديل 30 يوماً عن المدة المتفق عليها يعتبر العقد لاغياً تلقائيا وعلى الشركة أو المكتب إعادة كافة التكاليف التي تم دفعها، وسيحد هذا الإجراء من جمع أموال المواطنين ثم الانتظار لحين اكتمال الطلبات والسفر لاحقاً للبلد المرسِل للبحث عن طلب المواطن وإتمام إجراءات الاستقدام.

وأكدَّت وزارة العمل أنَّ هذا الإجراء سيجعل الشركات تبدأ العمل من الدول المرسلة للعمالة بتوفير الأيدي العاملة قبل توقيع العقود مع المواطنين داخل المملكة وجمع تأشيراتهم.

من جهة أخرى لاحظت الوزارة تركيز شركات الاستقدام على استقدام العمالة التجارية وهو ماساهم في تقليل الاستجابة لطلبات العمالة المنزلية، ورغبة من الوزارة في أن تعمل هذه الشركات للهدف الذي قد تم إنشاؤها من أجله وهو تلبية الطلب للراغبين في استقدام العمالة المنزلية بشكل عام والنسائية منها بشكل خاص، فقد ألزمت شركات الاستقدام القيامَ بالتوسط في استقدام الأيدي العاملة للغير وفقا للترخيص الممنوح لها، وبما لا يتجاوز تكاليف الاستقدام المقرة من قبل الوزارة وتوفير عمالة منزلية داخل المملكة، سواء عن طريق تقديم الخدمات العمالية المنزلية، أو عن طريق التوسط في استقدام العمالة المنزلية، وذلك بنسبة لا تقل عن (20%) سنوياً من مجموع عمالة الشركة المخصصة لتقديم الخدمات العمالية على أن لا تقل نسبة العمالة المنزلية النسائية منها عن (50%).

وأوضحت الوزارة أنّه قد تم إقرار عدد من الإجراءات التي يتم التعامل بها مع أي شركة استقدام لا تلتزم بتحقيق النسب المقررة، حيث سيتم إيقاف منح أية تأشيرات جديدة لها، وإيقاف جميع التأشيرات الصادرة لها التي لم يتم استعمالها عدا تأشيرات العمالة المنزلية النسائية، إضافة إلى إيقاف تجديد رخص العمل الخاصة بعمالة الشركة الوافدين عموماً عدا رخص العمالة المخصصة لتقديم الخدمات العمالية المنزلية وكل ذلك في حال عدم التزامها بالنسبة المقررة لها لاستقدام العمالة المنزلية.

وعن موعد بدء تطبيق هذه العقوبات أكدتْ وزارة العمل بأنها ستكون سارية ابتداءً من الأول من شوال من العام الحالي.

وعلى مستوى مكاتب الإرسال في الدول المرسلة للعمالة لاحظت الوزارة أنَّ أحد أسباب تأخر استقدام عاملات منزليات من الدول التي تم الاتفاق معها في ظل ارتفاع حجم الطلب من المواطنين أنّ اهتمام تلك المكاتب منصبٌ على إرسال العمالة الرجالية سواءً المنزلية أو التجارية وعليه قامت وزارة العمل بالتعاون مع وزارة الخارجية والسفارات السعودية في دول الإرسال بإلزام مكاتب إرسال العمالة داخل هذه الدول بتوفير ما لا يقل عن 25% عمالة منزلية نسائية من إجمالي العمالة التي تقوم بإرسالها إلى المملكة العربية السعودية، وذلك ابتداءً من الاثنين 14 شعبان الجاري هـ الموافق 1 يونو 2015م، في خطوة تعد الأهم لتنشيط حراك إرسال العمالة المنزلية النسائية إلى المملكة العربية السعودية.

ووجّه وزير العمل شكره لوزير الخارجية تجاه الجهود التي قامت بها " الخارجية " بتعميم هذا الإجراء بشكل فوري على سفارات المملكة في كل من نيودلهي، دكا، هانوي، كولمبو والقنصلية العامة في مومباي؛ الأمر الذي سيحفز مكاتب إرسال العمالة في هذه الدول للاهتمام بطلبات العمالة المنزلية النسائية التي تردها من المواطنين عبر شركات ومكاتب الاستقدام في المملكة، كون الاستجابة لهذه الطلبات تعد المسوغ الوحيد لاستمرار التعامل مع هذه المكاتب في إرسال العمالة الرجالية.

حقوق الإنسان في الصحافة

وفي سياق الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لتحسين أداء سوق العمالة المنزلية وبهدف توسيع الخيارات أمام المواطن، وتقديم الخدمات وفق معايير سعرية وخدمية محددة، وزيادة التنافسية في سوق العمالة المنزلية لضمان تطوير حِراك السوق وضبطه بما يلبي الطلب المتزايد على العمالة المنزلية النسائية أعلنت الوزارة اليوم عن منح تراخيص جديدة لمكاتب استقدام لنشاط التوسط في استقدام العمالة المنزلية فقط، واشترطت الوزارة أن يكون طالب الترخيص سعودي يحمل المؤهل الجامعي وألا يقل عمره عن ثلاثين سنة، وأن يكون متفرغا لإدارة المكتب بنفسه، وأن يقدم خطة عمل وفق القواعد التي تضعها الوزارة وأن لا يكون قد سبق الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو أي من المخالفات المتعلقة نظام العمل أو الأحكام المنظمة لحماية الطفولة أو مكافحة الاتجار بالبشر والعمل الجبري أو تنظيم دخول وإقامة الوافدين في المملكة، وأن لا يكون قد سبق له الحصول على ترخيص بمزاولة أي نشاط من الأنشطة الواردة في لائحة شركات الاستقدام وتنظيم استقدام الأيدي العاملة للغير وتقديم الخدمات العمالية استنادا لتلك اللائحة أو أي نظام أو لائحة أخرى.

وستقوم الوزارة بعد أن تتحقق من توفر هذه الشروط في من يرغب باستصدار رخصة مكتب استقدام بإصدار موافقة مبدئية (لا تقل عن 30 يوم عمل) لمراجعة الجهات المختصة للحصول على سجل تجاري، ورخصة بلدية لمقر المكتب في المدينة التي يرغبها بحيث لا تقل مساحته عن (100) متر مربع، على أن يتم تقديم ضمان بنكي بمبلغ 450 ألف ريال ساري المفعول مدة الترخيص التي تم تحديدها بسنتين قابلة للتجديد، ويجب أنْ يباشر المرخص له مزاولة النشاط خلال (60) ستين يوماً من تاريخ منحة الموافقة النهائية وحصوله على الترخيص.

وسيتم استقبال الطلبات ابتداءً من منتصف شهر شعبان الحالي وفق آلية سيتم الإعلان عنها.

وتأتي هذه الخطوة إيماناً من الوزارة بأنَّ البيئة الاقتصادية القائمة على أساس مبدأ المنافسة وآلية السوق المفتوح، تعتبر ركيزة رئيسة للنمو الاقتصادي المستدام في سوق العمالة المنزلية.

وتؤكد الوزارة دعمها لكل الشركات والمكاتب التي تلتزم بتقديم خدمات ذات جودة عالية للمواطنين.

وفي إطار تكامل العمل مع ما تم من قرارات أكد وكيل وزارة العمل للشؤون الدولية الدكتور أحمد الفهيد ومن خلال وفد الوزارة الذي يرأسه ويزور حالياً عدد من دول الإرسال أن الوزارة اتفقت مع ممثلي الحكومات والجهات الرسمية ذات العلاقة بالعمل والقوى البشرية والمغتربين في الدول المرسلة للعمالة المنزلية في الهند وبنجلاديش، على وضع حلول للحد من تأخر وصول العمالة المنزلية إلى المملكة، وذلك بزيادة عدد مكاتب الإرسال المعتمدة، وتقليص مدة الإجراءات الإدارية والفنية مما هي عليه في الوضع الحالي بما لا يخل في اشتراطات التدريب والمهنية، إضافةً لتكثيف الحملات الإعلانية في كافة المدن والقرى التي تصدَّر العمالة لحث من يرغب في العمل في السعودية بسرعة تسجيل بياناته في قواعد البيانات المعتمدة للعمالة.

وأكد الفهيد أن وزارة العمل أخذت زمام المبادرة لتذليل الصعوبات التي تحول دون استقدام العمالة المنزلية النسائية في الدول المرسلَة لتتكامل الحلول التي من شأنها تغيير خارطة العمالة المنزلية -بإذن الله-.

وجددت الوزارة دعوتها لكافة المستفيدين إلى الإبلاغ عن المخالفات أو المشكلات التي تواجههم في الاستقدام من خلال عدة قنوات رسمية لتقديم البلاغات حيث يتاح للمتضرر أن يتقدم بالشكوى إلكترونياً عن طريق موقع مساند www.musaned.gov.sa ، أو عن طريق البريد الإلكتروني musaned@mol.gov.sa

أو عبر مركز الاتصال لخدمة العملاء (19911)، أو من خلال فروع مكاتب العمل في جميع مناطق المملكة.

وذلك لحفظ حقوق المستفيدين وضمان تحقيق مصلحة جميع الأطراف.

أسباب جرائم القتل العائلي

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 3 شعبان 1436هـ - 21 مايو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150521/Con20150521772758.htm

بشرى فيصل السباعي

كثرت، مؤخرا، جرائم القتل الصادمة التي يكون القاتل فيها من أفراد العائلة، ووصلت لقتل الأطفال بالمدارس من قبل أقاربهم، وهي ظاهرة تحتاج لدراسات ميدانية تتحرى وترصد أسبابها الواقعية، ولا يكفي التعليق عليها من قبل المختصين عن بعد عبر الصحف ووسائل الإعلام، إنما يجب دراستها ميدانيا، ومما يمكن ملاحظته عبر التحقيقات الإعلامية عن خلفياتها، فأسبابها تتمثل بالآتي:

ـ إدمان المخدرات والمسكرات وما تسببه من اضطرابات في الشخصية وفي الانضباط الأخلاقي السلوكي والعقلي والنفسي للإنسان، خصوصا لو عرفنا ـ كما ورد في دراسة لرئيس الجمعية السعودية للطب النفسي الدكتور مهدي القحطاني ـ أن نسبة العائدين للإدمان بعد التعافي 60% «الوطن 29 ـ 09 ـ 2011». وحسب رئيس قسم علاج الإدمان بمجمع الأمل الدكتور فيصل الزكري؛ فنسبة العودة للإدمان تزيد على 60%.. وهذا يعني أنه رغم التكلفة العالية لمعالجة الإدمان فهو ما زال غير فعال، وهذه ظاهرة عالمية، ولذا وبسبب عجز المعالجات التقليدية عن تحقيق نسبة شفاء نهائي مرتفعة من الإدمان، بحث الأطباء في الغرب عن معالجات بديلة، وسبق أن كتبت عن أبرزها، وهو عقار يمكنه إحداث ما تبدو كمعجزة يسمى «Ibogaine ـ أيبوجاين» يستخرج من جذر شجرة بغرب أفريقيا، وأثبتت الأبحاث عليه أنه من جرعة واحدة فقط في جلسة واحدة يفقد المدمن رغبته بالتعاطي ويشفى من الإدمان بشكل نهائي وبلا أعراض انسحابية وبلا حاجة لأدوية مساعدة؛ كتلك التي تعطى بالعلاج التقليدي، والتي ـ بحد ذاتها ـ قد يدمنها المريض، والأيبوجاين ثبت أنه يشافي من إدمان كل أنواع المخدرات والكحول، ومن الدول التي جعلته علاجا قانونيا للإدمان؛ نيوزلاندا، كندا، أستراليا، المكسيك، فرنسا، بريطانيا، البرازيل.. لكن شركات الدواء العالمية التي تمول الأبحاث التي بناء عليها تسمح الحكومات بتعميم العقار رسميا أحجمت عن تبنيه؛ لأنه عقار غير مربح، فهو لا يتطلب أكثر من جرعة واحدة ويستخرج من نبات طبيعي لا يمكن إعلان حقوق الملكية عليه؛ لأنه من التقاليد الشعبية في أفريقيا.

ـ الأمراض النفسية والعقلية التي تؤدي لتهيؤات وهلاوس سمعية وبصرية وعقلية؛ مثل مرض الانفصام «الشيزوفرانيا»، والذي لا علاج شافيا له بشكل نهائي، إنما يمكن السيطرة على أعراضه عبر المداومة على العقاقير، بالإضافة للعلاج المعرفي السلوكي، لكن المعضلة أن الطاقة الاستيعابية للمستشفيات لا تحتمل إبقاء المرضى فيها بشكل دائم، وكثيرا ما يلجأ الأهل لتزويج ابنهم المختل عقليا وفق مقولة «زوجوه يعقل» ويخفون حقيقة مرضه العقلي أو كونه يعاني من الإدمان ومضاعفاته، وسبق أن اقترحت إنشاء مراكز إيواء أو مجمعات سكنية مخصصة لإسكان من يعانون من الاضطرابات العقلية والنفسية الحادة التي تجعلهم غير قادرين على الاعتماد على أنفسهم، وتجعلهم يشكلون خطرا على عوائلهم، أسوة بما هو معمول به في الغرب ويشرف عليها مؤهلون طبيا.

ـ ظاهرة جمع ديات فلكية تصل لعشرات الملايين بات لها سماسرتها الذين يأخذون نسبة منها، ما أدى للاستهتار بحرمة الدماء طالما القاتل ضامن أنه ستجمع الدية ويخرج.

ـ التهاون بخطورة العنف الأسري، والذي قد ينتهي بالقتل، وعدم وجود برامج للعلاج السلوكي للمتورطين به، بل إن دور المصلحين لا يتجاوز توصية الزوجة بالصبر على عنف زوجها، ولو كان يصل لدرجة إدخالها وأولادها للمستشفى.

ـ مشاكل حضانة الأبناء بعد الطلاق والحكم بإعطائهم للأب دائما، وان كان ثبت للمحكمة أن سبب الطلاق هو عنفه، فينتقم من طليقته بتعذيب أولادها أحيانا حتى الموت، وكثيرا ما تكون زوجة الأب هي المتورطة بالتعذيب.

ـ مشاكل على الإرث، خصوصا مع تعدد الزوجات، تتطلب تسريع معالجتها قضائيا.

ـ ضعف دور لجان إصلاح ذات البين.

هل تصوير مقاطع التحرش جريمة؟

المصدر: جريدة الوطن الخميس 3 شعبان 1436هـ - 21 مايو 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=26371

علي الشريمي

التصوير انتهاك لحق الخصوصية في الظروف العامة والأحوال الاعتيادية، لكن في حال انتهاك كرامة الإنسان كقضية ضرب أو تحرش فكل المواثيق الدولية الحقوقية تؤكد على أهمية رصد وتوثيق هذه الانتهاكات

في الأسبوع الماضي قرأت خبرين: الأول، بعنوان: "كاليفورنيا تحارب التحرش الجنسي في الجامعات"، والثاني بعنوان: "فرنسا تحارب التحرش الجنسي في وسائل النقل". قانون العقوبات في الولايات المتحدة الأميركية، يواجه المتحرش جنسيا فيها عقوبة تصل إلى السجن مدى الحياة وغرامة قدرها ربع مليون دولار. وفي فرنسا، صوتت الجمعية الوطنية على قانون جديد يتعلق بالتحرش الجنسي يتضمن فرض عقوبات أشد على المدانين به، ويرفع النص الجديد عقوبات التحرش إلى سنتين و30 ألف يورو غرامة، مع إمكانية تشديد العقوبات في بعض الحالات، إذ ترفع العقوبة إلى ثلاث سنوات في بعض الحالات والغرامة إلى 45 ألف يورو.

عليك عزيزي القارئ أن تنظر إلى التعليقات التي يتركها مغردو "تويتر" تحت هذه الأخبار ستجد أن بعضهم يتحدث عن أهمية تضمين نصوص جديدة تغلظ عقوبة المتحرش، وبعضهم يسمّيهم "الخنازير" الذين يجب التخلص منهم وردع أمثالهم بأشد العقوبات، وبعضهم يشبهونهم بـ"التماسيح" للتنديد بالتمييز بين الجنسين التي تطال حق النساء في التمتع بالأمان في الفضاء العام، وتحد من وجودهن ومن تنقلاتهن فيه، ثم قارن بينهم وبين ما يتركه بعض المغردين السعوديين في تعليقاتهم على حادثة التحرش الأخيرة التي وقعت قبل أيام أوقف فيها شابان تحرشا بفتاتين في مجمع تجاري شرق المملكة ستجد التعليقات: كيف توجد امرأة في المجمع وتتوقع أن لا أحد سيتحرش بها؟ ماذا كانت تلبس؟ ما لون العباءة؟ ما الذي فعلته كي تثير غريزة المتحرش؟ والآخر يجيب: "إنها بسفورها ولباسها وهيئة عباءتها وتوسعها وتساهلها في الاختلاط هي مصدر البلاء، هي المسؤولة عن حدوث جريمة التحرش بها وليس الجاني، فهي التي تزينت أو خرجت دون محرم أو سارت في طريق خال من المارة ما دفع الجاني للتحرش بها"!

هناك دائما بحث في منطقة الضحية لا في منطقة المجرم، ومن يبرر التحرش بهذا المنطق يقدم منطقا عاما لتبرير الجريمة في المجتمع، إذن.. لماذا نلوم من يسرق؟ إنه فقير والإنسان بطبيعته الغريزية يحب المال؟!! ولماذا نلوم الإرهابي؟ فله حججه ومبرراته؟!! ولماذا نلوم العنصريين؟ هؤلاء لهم حججهم فلطالما وقعت عليهم العنصرية؟! إفساح المجال لهذه الثقافة يؤدي بالضرورة إلى ضياع البوصلة الأخلاقية ومن ثم تبرير كل أنواع الأعمال غير الإنسانية.

والأدهى والأمر أن بعضنا يمتلك براعة فائقة في العقل التبريري فاستطاعوا بكل ما يمتلكونه من رصانة التبرير أن يحولوا جريمة التحرش إلى مخالفة تصوير في مكان عام! نعم أتفهم تماما أنه من الناحية الحقوقية يعد التصوير انتهاكا لحق الخصوصية هذا في الظروف العامة والأحوال الاعتيادية والطبيعية، أما إذا كان في حالة انتهاك لكرامة الإنسان كقضية ضرب أو تحرش فكل المواثيق الدولية الحقوقية تؤكد على أهمية الحق في رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، والتوثيق المرئي يعد إحدى هذه الآليات، فليس من المنطق أن شاهد عيان يرى إنسانا تنتهك كرامته في مكان عام ثم يخاف توثيقها بزعم أنه انتهاك لخصوصية الآخرين!! هذه تعتبر إسقاطات في غير محلها وغير مستساغة إنسانيا، بل هو في نظري مشارك في الانتهاك.

أخير أقول: المواطن في هذا العصر هو الإعلامي الأول الذي ينقل الانتهاكات، فهو مجرد شاهد عيان على الأحداث وينقلها وليس طرفا في صناعتها.

بدء ندوة "تحديات حماية حقوق الإنسان في سياق الاضطراب الإقليمي".. اليوم

المصدر: جريدة الرياض الخميس 3 شعبان 1436هـ - 21 مايو 2015م
http://www.alriyadh.com/1050058

القاهرة، «الرياض» - محمد خليل

تنطلق فعاليات الندوة الإقليمية بعنوان «تحديات حماية حقوق الإنسان في سياق الاضطراب الإقليمي»، اليوم الخميس والتي تنظمها المنظمة العربية لحقوق الإنسان. وتتناول الندوة دراسة الآثار المتفاقمة لاتساع وتنوع النزاعات المسلحة، والتحول في أنماط الجرائم الإرهابية ومخاطرها، جنباً إلى جنب مع الاضطرابات السياسية المتزايدة، والتي قادت جميعها حالة حقوق الإنسان في مجمل المنطقة العربية إلى تدهور خطير ينال من جل الحقوق الأساسية ويقوض هامش الحريات ويؤدي لخنق المجال العام. وتستهدف الندوة كذلك التوصل إلى توصيات ومقترحات عملية لتعزيز قدرات جماعات حقوق الإنسان على تطوير جهودها من أجل كبح جماح هذا التدهور وتعزيز جهودها في مجالات الحماية على تنوعها، ويشارك في الندوة ممثلون وخبراء من الدول العربية، وكذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر وممثلين للجهات المعنية والمختصة.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الخميس 3 شعبان 1436هـ - 21 مايو 2015م

اضغط هنا

المصدر: جريدة الوطن الخميس 3 شعبان 1436هـ - 21 مايو 2015م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=6299